الاقتصاد

جريدة عالم

جريدة إلكترونية يومية متخصصة في مجال الاقتصاد

اشترك مجاناً ليصلك العدد +961 76637269 | الثلاثاء 7 رمضان 1447 هـ • 24 فبراير 2026 • السنة الأولى • العدد 86 • عدد الصفحات 15 | ليصلك كل ما هو جديد بعالم الاقتصاد

أخبار عالمية

تمويل الأسهم يقفز... والودائع تتراجع لصالح التداول

4.75 مليار دينار تمويلات استثمارية تدفع السوق للصعود

1 نمو تمويل الأوراق المالية يكشف شهية مخاطرة مرتفعة

2 تدفقات الائتمان تحول السوق إلى وجهة سيولة رئيسية

كتب خالد فهاد

كشفت البيانات النقدية لشهر يناير 2026 عن دور محوري للقطاع المصرفي في دعم الزخم الصعودي داخل بورصة الكويت بعدما ضخّت البنوك نحو 4.75 مليار دينار تحت بند التسهيلات الموجهة لشراء الأوراق المالية، في مؤشر واضح على تنامي الاعتماد على التمويل لزيادة المراكز الاستثمارية وتعظيم العوائد.

وتشير الأرقام إلى أن هذا المستوى من التمويل لا يُعد مجرد رصيد ائتماني، بل يمثل محركاً أساسياً للتداولات، إذ يعكس ارتفاع شهية المخاطرة لدى المستثمرين، سواء الأفراد أو المحافظ، عبر استخدام الرافعة المالية للدخول في صفقات أكبر حجماً وأكثر تأثيراً على حركة الأسعار.

في المقابل، ورغم وصول إجمالي الودائع المصرفية إلى 60.07 مليار دينار، فإن نمو ودائع القطاع الخاص بنسبة 9.71 % جاء أقل من نمو الائتمان البالغ 12.4 %، ما يدل على أن جزءاً من السيولة الجديدة فضّل الانتقال من الحسابات الادخارية إلى القنوات الاستثمارية، خصوصاً في ظل استقرار عوائد الودائع مقابل جاذبية التوزيعات النقدية التي أعلنتها شركات مدرجة مع بداية العام.

قطاعياً، برزت أسهم البنوك كأكبر المستفيدين من هذه التدفقات، بالتوازي مع نمو الائتمان المصرفي إلى نحو 64.4 مليار دينار، وهو ما عزز الطلب على أسهم القطاع ذاته. كما انعكس حصول القطاع العقاري على نحو 10.99 مليار دينار من التسهيلات في زيادة النشاط على أسهم الشركات العقارية، ما أوجد حلقة تغذية متبادلة بين التمويل المصرفي والتداولات السوقية.

أما القطاعات التشغيلية، ولا سيما النفط والخدمات، فقد جذبت بدورها جزءاً من السيولة الباحثة عن فرص أكثر استقراراً، بعد حصولها على تمويلات كبيرة، ما عزز دورها كملاذ نسبي للمستثمرين في ظل تنوع الفرص الاستثمارية.

«غولدمان ساكس» يرفع توقعات النفط إلى 60 دولارا

عدّل بنك غولدمان ساكس توقعاته لأسعار النفط خلال الربع الأخير من العام الجاري، مستنداً إلى تباطؤ نمو المخزونات في الدول المتقدمة، رغم ترجيحه استمرار تراجع الأسعار مقارنة بمستوياتها الراهنة.

ورفع البنك تقديراته لسعر خام برنت بمقدار 6 دولارات ليصل إلى 60 دولاراً للبرميل، كما زاد توقعاته لخام غرب تكساس الوسيط إلى 56 دولاراً للبرميل، إلا أن هذه المستويات تبقى أقل بنحو 10 دولارات من الأسعار الحالية في السوق.

وأوضح البنك أن غياب تراكم ملحوظ للمخزونات في مراكز التسعير التابعة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كان عاملاً رئيسياً وراء تعديل التوقعات.

فوضى الرسوم الأميركية تثير قلق أوروبا

حـذّرت أوروبـا من أن الاتفاقيات التجارية المبرمة مع الولايات المتحدة قد تكون الآن معرضة للخطر، بعد أن كشف دونالد ترامب في عطلة نهاية الأسبوع عن رسم جمركي عالمي جديد بنسبة 15 % على جميع الواردات.

وأعـرب المسؤولون في أوروبـا ولندن عن قلقهم واستغرابهم من الاضطراب الأخير في العلاقات التجارية العالمية، مشيرين إلى أن سياسة الرسوم الجمركية الجديدة قد تقوض الاتفاقيات التجارية التي أُبرمت مع الولايات المتحدة خلال العام الماضي، بحسب CNBC.

بتكوين تهبط قرب 65 ألف دولار

تراجعت بتكوين إلى ما دون 65 ألف دولار لفترة وجيزة يوم الإثنين للمرة الثانية هذا الشهر، وسط اضطراب تسببت فيه موجة جديدة من القلق بشأن وضع الرسوم الجمركية الأميركية. وانخفضت العملة المشفرة الكبرى بما يصل إلى 4.8% لتقترب من 64300 دولار، وهو أدنى مستوى لها منذ 6 فبراير، فيما تكبدت رموز رقمية أخرى خسائر أكبر، إذ تراجعت إيثريوم، ثاني أكبر عملة مشفرة، بنسبة 5.2%. وقلصت بتكوين لاحقاً قدراً من هذه الخسائر ليتجاوز سعرها 66300 دولار في الصباح الباكر في نيويورك، فيما جرى تـداول إيثريوم بسعر يقارب 1915 دولاراً.

أوضح لـ«عالم اليوم» أن أسواق الأسهم لا تتأثر بها كونها تتغير سريعاً

عيد الشهري : لا تأثير لرسوم ترامب على اقتصاديات دول الخليج

التأثير سيكون محدوداً على بعض الدول والرسوم تفتقد لأطر قانونية

كتب حامد الدوسري

وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمراً تنفيذياً فرض بموجبه رسوماً جمركية جديدة بنسبة 10 في المئة على «كل الدول» بعد أن أصدرت المحكمة العليا قرارا يلغي رسوما جمركية فرضها مطلع أبريل من العام الماضي ، كما قام بعدها برفع الرسوم الجمركية بواقع 15 % في نفس اليوم ، الأمر الذي أثار الكثير من المخاوف لدى العديد من الاقتصاديين بسبب تأثير تلك الرسوم على مستويات الأسعار وبالتالي التأثير على معيشة المواطنين.

وحول تأثير تلك القرارات على اقتصاديات دول المنطقة ، أوضح مدير عام شركة الأجيال القادمة عيد الشهري الرشيدي أنه ليس هناك تأثير يذكر لتلك القرارات على الاقتصاد بشكل عام ، مبيناً أن الطريقة التي تم اتخاذ القرار بها لم تكن وفق الأطر القانونية المتبعة ، الأمر الذي دفع أعلى سلطة قضائية في الولايات المتحدة لإلغاء تلك الرسوم .

وأشار إلى أن أسواق الأسهم عالمياً وإقليمياً تتوقع عدم تأثير تلك القرارات عليها بسبب تغيرها بسرعة بعد إقرارها.

وأوضح الشهري أنه لو كان لتلك القرارات أي تأثير، فسيكون محدوداً على بعض الدول. ولن يكون هناك تاثير على دول الخليج.

قرارات ترامب جاءت على وقع الحكم الذي أصدرتها المحكمة العليا الأمريكية في وقت سابق والقاضي ببطلان الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب على أغلبية دول العالم في حكم اعتبر«انتكاسة» للرئيس ترامب لاسيما في مجال سياساته التجارية الدولية.

عيد الشهري

9 قطاعات ترتفع رغم تباين المؤشرات

البورصة ..تداولات 52.5 مليون دينار تعكس ترقب المستثمرين

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها على أداء متباين للمؤشرات، في جلسة كشفت انتقال السيولة بذكاء بين الأسهم، حيث ارتفع مؤشرا السوق الأول والعام بدعم الأسهم القيادية، بينما صعد الرئيسي مدفوعاً بأسهم المضاربات، في مقابل تراجع محدود لمؤشر «الرئيسي 50». ويعكس هذا التباين حالة توازن دقيقة بين الشراء الانتقائي وجني الأرباح، ما يشير إلى مرحلة ترقب تسبق عادة تحركاً قوياً للسوق.

وسجلت التداولات 52.54 مليون دينار عبر نحو 152 مليون سهم، وهي مستويات متوسطة تعكس حذراً استثمارياً، لكنها في الوقت ذاته تدل على استمرار النشاط وعدم دخول السوق في مرحلة ركود. ويؤكد هيكل السيولة أن جزءاً مهماً منها اتجه للأسهم القيادية، وفي مقدمتها بيت التمويل ما يعكس ثقة المحافظ الاستثمارية في الشركات ذات الأساسيات المتينة.

قطاعياً، ارتفعت 9 قطاعات تصدرها التكنولوجيا بنسبة 5.71 %، في دلالة على تنامي الاهتمام بأسهم التحول الرقمي، مقابل تراجع قطاع المنافع بوصفه ملاذاً دفاعياً. وعلى مستوى الأسهم، ارتفع 65 سهماً مقابل انخفاض 50، ما يعزز النظرة الإيجابية للأداء العام رغم التباين.

وتصدر الرابحين سهم مراكز العقارية بقفزة 16.88 % مدعوماً بزخم تداولات مرتفع، فيما جاء سهم منشآت على رأس الخاسرين بتراجع 11.74 %. طالع.... ص3

تقلبات حادة بالأسواق العالمية

صعود قياسي للذهب وضغوط على النفط و«وول ستريت»

شهدت الأسواق المالية العالمية يوم الاثنين حالة من التقلبات الحادة، مدفوعة بمزيج من الضبابية السياسية والتطورات الجيوسياسية، ما انعكس بوضوح على أداء الذهب والنفط والأسهم الأميركية. فقد ارتفعت أسعار الذهب إلى أعلى مستوى لها في أكثر من ثلاثة أسابيع، مع لجوء المستثمرين إلى الأصول الآمنة في ظل تراجع الدولار وزيادة المخاوف بشأن مستقبل السياسة التجارية الأميركية بعد قرار المحكمة العليا إلغاء جزء كبير من الرسوم الجمركية الشاملة التي فرضها الرئيس دونالد ترامب. وصعد الذهب الفوري بنسبة 1.2 % ليصل إلى 5163.60 دولار للأونصة، فيما ارتفعت العقود الآجلة تسليم أبريل بنسبة 2 % إلى 5184.90 دولار، في إشارة إلى استمرار الطلب التحوطي.

في المقابل، تعرضت أسعار النفط لضغوط هبوطية، إذ تراجعت بنحو 1% مع توجه الولايات المتحدة وإيران إلى جولة ثالثة من المحادثات النووية، ما خفف من المخاوف بشأن احتمالات التصعيد العسكري في الشرق الأوسط. وسجل خام برنت نحو 71.01 دولار للبرميل، بينما هبط خام غرب تكساس الوسيط إلى 65.74 دولار، في ظل ترقب الأسواق لمسار المفاوضات وتأثيرها على الإمدادات العالمية. أما أسواق الأسهم الأميركية، فقد شهدت العقود الآجلة تراجعاً ملحوظاً قبل الافتتاح، حيث انخفضت عقود داو جونز بنحو 0.5 %، وS&P 500 بنسبة 0.6 %، وناسداك 100 بنحو 0.7 %. ويعكس هذا الأداء حالة عدم اليقين المرتبطة بمستقبل التعريفات الجمركية والسياسة الاقتصادية الأميركية.

الذهب يحلّق فوق ذروة 3 أسابيع

طالع ص 12

«تاسي» يقترب من 11 ألف نقطة

طالع ص 9

أسعار الذهب ترتفع 0.99 % في الكويت

ارتفعت أسعار تداول الذهب، في دولة الكويت بنسبة 0.99%، وذلك بحسب بيانات وزارة التجارة والصناعة.

وبحلول الساعة 08:05 صباحاً بتوقيت الكويت، فقد سجل سعر جرام الذهب عيار 24 نحو 48.907 دينار، مقابل 48.427 دينار في تعاملات أمس الأحد.

وبلغ سعر جرام الذهب عيار 22 نحو 44.873 دينار، علماً بأنه كان يبلغ 44.433 دينار.

ارتفاع الدينار مقابل الدولار الأمريكي

تراجع سعر صرف الدينار الكويتي، أمام 4 عملات أجنبية في مقدمتها الين الياباني بـ0.49 %.

وعلى الجانب الآخر، فقد ارتفع الدينار مقابل الدولار الأمريكي و5 عملات عربية بنسبة 0.05 % لكل منهم، وذلك عن مستوى أمس الأول الأحد.

«ديجتس» توقع اتفاقية شراكة لتقديم الحلول التقنية

أعلنت شركة مجموعة ديجتس للبنية التحتية الرقمية ومراكز المعلومات والاتصالات توقيع اتفاقية الانضمام إلى برنامج الشركاء مع شركة (SandboxAQ) وهي شركة تقنية عالمية متخصصة في حلول الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وتقنيات الحوسبة المتقدمة.

ووفق بيان «ديجتس» لبورصة الكويت، تنضم الشركة بموجب الاتفاقية كشريك ضمن برنامج شركاء SandboxAQ في دول مجلس التعاون الخليجي؛ بما يتيح للمجموعة تقديم خدمات إعادة بيع الحلول التقنية، والاستشارات والتنفيذ، والتكامل التقني والتدريب والخدمات الاحترافية المرتبطة بمنتجات SandboxAQ.

وكشفت الشركة أن تلك الاتفاقية تمثل إطار تعاون وشراكة استراتيجية غير حصرية، ولا يترتب عليها في الوقت الحالي أي التزامات مالية جوهرية، أو أثر مالي مباشر على البيانات المالية للمجموعة. وتوقعت «ديجتس» أن يظهر الأثر المالي لهذه الشراكة في المدى المتوسط والطويل من خلال الفرص التجارية والمشاريع المستقبلية الناتجة عن تقديم وتسويق وتنفيذ حلول SandboxAQ في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

وقالت إنه سيتم الإفصاح عن أي تطورات جوهرية أو أثر مالي مستقبلي وفقاً لمتطلبات هيئة أسواق المال وبورصة الكويت.

يُذكر أن «ديجتس» قد حققت في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي خسائر بقيمة 378.16 ألف دينار، مقابل 1.29 مليون دينار خسائر الفترة ذاتها من عام 2024.

عمومية «ورقية» تناقش توزيع 694.7 ألف دينار نقداً

تناقش الجمعية العامة العادية لشركة الشعيبة الصناعية «ورقية» في 31 مارس 2026 توصية مجلس الإدارة على توزيع أرباح نقدية بنسبة 7% من القيمة الاسمية للسهم، بواقع 7 فلس للسهم الواحد وبإجمالي يعادل 694.66 ألف دينار كويتي.

ووفق بيان الشركة لبورصة الكويت، فسيكون التوزيع للمساهمين المقيدين بسجلات الشركة، في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له 15 يوم عمل من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية العامة، ويتم توزيعها على المساهمين بعد 5 ايام عمل من تاريخ الاستحقاق وبعد خصم أسهم الخزينة.

وكشفت أن هذه التوصية تخضع لموافقة الجهات المختصة والجمعية العمومية للشركة، ويفوض مجلس الإدارة بتعديل هذا الجدول الزمنى في حال تعذر الإعلان عن تأكيده قبل 8 أيام عمل على الأقل من تاريخ الاستحقاق.

وتناقش العمومية تحويل مبلغ 57.86 ألف دينار من حساب الاحتياطي الاختياري إلى حساب الأرباح المرحلة وذلك للتوزيعات النقدية عن عام 2025، وتفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

وتبحث توصية مجلس الإدارة باعتماد عدم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية الماضية، وإخلاء طرفهم وإبراء ذمتهم المالية والقانونية والإدارية عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية 2025، وقبول استقالتهم، وانتخاب أعضاء مجلس أدارة جديد لمدة 3 سنوات.

يأتي ذلك إلى جانب تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للشركة من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات المقيدين لدي هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات للسنة المالية 2026 وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهما

ويتضمن الجدول تعيين أو إعادة تعيين هيئة مستقلة للفتوي والرقابة الشرعية للسنة المالية 2026 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابها، ومناقشة تقرير مجلس الإدارة، وتقرير مراقبي الحسابات الخارجي، وتقرير هيئة الرقابة الشرعية، وتقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق وتقرير المكافآت الأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الممنوحة عن2025.

وتناقش العمومية البيانات المالية، وتستعرض أية جزاءات ومخالفات التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية عن السنة المالية 2025 (أن وجدت)، وتقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع الأطراف ذات الصلة والمصادقة عليها، وتفويض مجلس الإدارة بالتعامل مع أطراف ذات الصلة التي ستتم خلال 2026.

كما تبحث استقطاع احتياطي قانوني بنسبة (10 %) بمبلغ وقدرة 74.25 ألف دينار طبقاً لأحكام القانون يخصص المواجهة احتياجات الشركة المستقبلية. وحددت الشركة تاريخ 8 أبريل /نيسان 2026 كموعدٍ بديلٍ في حالة عدم اكتمال النصاب القانوني.

وحققت «ورقية» خلال العام الماضي ربحاً قيمته 711.05 ألف دينار، بانخفاض 38.96 % عن قيمته في عام 2024 البالغة 1.16 مليون دينار.

«راسيات» تُعلن قبول استقالة رئيس مجلس الإدارة وإنقاص ملكية مساهم

أعلنت شركة راسيات القابضة موافقة مجلس إدارتها على استقالة رئيس المجلس ونائبه، وإنقاص ملكية مساهم في الشركة.

ووفق بيان الشركة لبورصة الكويت، تم قبول استقالة كلاً من مشاري أيمن بودي رئيس مجلس الإدارة، وعثمان أيمن بودي نائب رئيس مجلس الإدارة.

كما تم خلال الاجتماع الاطلاع على اعتذار العضو الاحتياط عبد الله نبيل الياسين عن شغل منصب عضو مجلس الإدارة ، مما ترتب عليه شغور مقعدين في مجلس الإدارة.

وتمت الموافقة على فتح باب الترشح لانتخاب عضوين مكملين للفترة المتبقية من عمر المجلس الحالي، والدعوة لانعقاد الجمعية العمومية العادية للشركة، واعتماد جدول أعمالها.

وفي بيان منفصل أعلنت «راسيات» قيام شركة رواسي الكويت القابضة بإنقاص ملكيتها المباشرة والغير مباشرة من 38.411 % إلى 36.968 %.

وكانت «راسيات» قد أعلنت بالأمس تقدم شركة رواسي الكويت القابضة بإستقالتها من عضوية مجلس الإدارة لأسباب تنظيمية داخلية.

وتبع ذلك قيام أيمن عبدالله بودي (شركة رواسي الكويت القابضة – الثالث الخيري/ نورة يوسف حمد بودي) بتغيير هدف تملكه بـ«راسيات» من استثمار طويل الأجل إلى استثمار قصير الأجل.

وحققت «راسيات» أرباحاً خلال عام 2025 بقيمة 2.45 مليون دينار، مقارنةً بـ965.12 ألف دينار في العام الذي يسبقه، بزيادة سنوية تقدر بـ154.30 %.

ترسية مناقصة على «سفن» بـ174.2 مليون دينار

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن صدور قرار مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات بالموافقة على ترسية عقد ثالث على الشركة (رابع أقل الأسعار) في مناقصة بـ174.24 مليون دينار.

وذكرت «سفن» في بيان لبورصة الكويت، أن العقد يتعلق بإنشاء خطوط أنابيب النفط الخام والأعمال المرتبطة شمال الكويت، لصالح شركة نفط الكويت.

يُشار إلى أن «سفن» قد حققت في أول 9 أشهر من عام 2025 ربحاً بقيمة 5.66 مليون دينار، بزيادة 10.11% مقارنةً بمستواه في الفترة نفسها من العام السابق له البالغ 5.14 مليون دينار

«الإعادة»: توزيع 10 % نقدي و10 % منحة على المساهمين

تناقش الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركة إعادة التأمين الكويتية في 18 مارس 2026 توزيع أرباح نقدية وزيادة رأس المال، وتعديل مادة بالنظام تبعاً لذلك.

ووفق بيان الشركة لبورصة الكويت، تبحث العمومية العادية اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية 2025 وبنسبة 10% من رأس المال المصدر والمدفوع بعد استبعاد أسهم الخزينة أي بواقع 10 فلس كويتي لكل سهم.

كما تبحث توصية مجلس الإدارة بإصدار 31.09 مليون سهم جديداً وبنسبة 10% من رأس المال المصدر والمدفوع وتوزع كأسهم منحة مجانية على المساهمين كل بنسبة ما يملكه بواقع 10 أسهم لكل 100 سهم والمقيدين في سجلات الشركة.

وأوضحت أنه سيتم تغطية قيمة هذه الزيادة والبالغة مبلغا وقدره 3.11 مليون دينار كويتي من حساب الأرباح المحتفظ بها وتفويض مجلس الإدارة في التصرف في كسور الأسهم الناتجة عنها وفقاً لما يراه ملائما.

يأتي ذلك إلى جانب الموافقة على الجدول الزمني المتضمن تاريخ الاستحقاق وتاريخ التوزيع فيما يتعلق بالأرباح النقدية واسهم المنحة المجانية على أن يكون تاريخ الاستحقاق 14 أبريل 2026 وتاريخ التوزيع 20 أبريل 2026.

كما يتضمن الجدول تفويض مجلس الإدارة بتصرف في كسور الأسهم. وتعديل الجدول الزمني لتنفيذ قرار الجمعية العامة بتوزيع الأرباح في حال تعذر الإعلان عن تأكيد الجدول قبل 8 أيام عمل على الأقل من تاريخ الاستحقاق بسبب تأخر إجراءات الشهر.

وتناقش العمومية العادية صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والبالغة 356.5 ألف دينار كويتي، وتفويضه بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10 (عشرة في المائة) من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

وتبحث العمومية إخلاء طرف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن 2025، وتعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لهم؛ وذلك عن السنة المالية 2026 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

ويشمل أيضاً الجدول تفويض مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية على فترات ربع سنوية أو نصف سنوية متى ارتأى ذلك، ويشترط لصحة هذا التوزيع ان تكون أرباح حقيقية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبشرط الا يمس رأس المال المدفوع للشركة.

وتناقش العمومية تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي، وتقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق، وتقرير مراقب الحسابات الخارجي، والبيانات المالية، واستعراض اية مخالفات والجزاءات ان وجدت الصادرة من قبل الجهات الرقابية المختصة عن السنة المالية 2025 والرد عليها.

كما تستعرض تعاملات مع أطراف ذات صلة التي تمت في السنة المالية 2025 وكذلك التعاملات التي سوف تتم مع الأطراف ذات الصلة للسنة المالية القادمة والمصادقة عليها.

وتبحث العمومية اقتطاع نسبة وقدرها 10% أي ما يعادل مبلغ وقدره 2.12 مليون دينار كويتي من صافي أرباح السنة المالية 2025 إلى حساب الاحتياطي القانوني واقتطاع النسبة والقيمة ذاتها لحساب الاحتياطي الاختياري يخصص لمواجهة أي اخطار أو أزمات محتملة قد تواجه الشركة، في السنوات المالية القادمة.

كما تناقش اقتطاع مبلغ وقدره 3 ملايين دينار كويتي من صافي أرباح السنة المالية 2025 إلى حساب الاحتياطي العام.

وتناقش العمومية غير العادية الموافقة على زيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع من 31.09 مليون دينار كويتي إلى 34.21 مليون دينار كويتي وذلك بإصدار 31.09 مليون سهما جديدا تمثل ما نسبته 10% من رأس المال المصدر والمدفوع.

وتوزع كأسهم منحة مجانية على المساهمين المقيدين في سجلات الشركة، كل بنسبة ما يملكه بواقع 10 أسهم لكل 100 سهم، وتغطية قيمة هذه الزيادة من حساب الأرباح المحتفظ بها وتفويض مجلس الإدارة في التصرف ببيع كسور الأسهم الناتجة عنها وفقاً لما يراه ملائماً.

ويتضمن الاجتماع تعديل المادة رقم (6) من عقد التأسيس والمادة رقم (5) من النظام الأساسي للشركة ليُحدد رأس مال الشركة المصرح به 50 مليون دينار كويتي موزع على 500 مليون سهم قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية.

وتم تحديد رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بمبلغ 34.21 مليون دينار كويتي موزع على 342.08 مليون سهم قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية.

يأتي ذلك إلى جانب إضافة مادة إلى النظام الأساسي رقم (60) تنص على أن يجوز للشركة بناءً على اقتراح مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العامة العادية توزيع أرباح مرحلية على فترات ربع أو نصف سنوية.

ويشترط لصحة هذا التوزيع ان تكون أرباح حقيقية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبشرط الا يمس رأس المال المدفوع، وللجمعية تفويض المجلس الإدارة وبما لا يمس رأس المال المدفوع للشركة بتوزيع الأرباح المرحلية على النحو السالف الذكر.

وحددت الشركة تاريخ 29 مارس 2026 كموعدٍ بديلٍ في حالة عدم اكتمال النصاب القانوني.

صعود قطاعي يقابله تباين بالمؤشرات

السيولة الذكية تحرك بورصة الكويت

1 «مراكز» يتصدر الرابحين و«منشآت» على رأس الخاسرين

2 نشاط لافت على الأسهم القيادية بقيادة بيت التمويل الكويتي

كتب مساعد صالح

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها الأخيرة على أداء متباين للمؤشرات الرئيسية، في جلسة عكست حالة توازن دقيقة بين قوى الشراء الانتقائي وجني الأرباح، وسط تحسن ملحوظ في شهية المخاطرة لدى المستثمرين تجاه قطاعات بعينها، مقابل استمرار الضغوط على قطاعات دفاعية وأخرى ذات طابع خدمي.

صعود انتقائي

سجل مؤشر السوق الأول ارتفاعاً بنسبة 0.42 %، فيما صعد المؤشر العام 0.44 %، وهو ما يعكس قوة نسبية للأسهم القيادية ذات الوزن النسبي الأعلى، بينما ارتفع المؤشر الرئيسي 0.55 % بدعم من أسهم المضاربات والفرص السعرية. في المقابل، تراجع مؤشر «الرئيسي 50» بنسبة 0.16 %، ما يشير إلى عمليات تصحيح محدودة على الأسهم الأكثر سيولة ضمن السوق الرئيسي.

هذا التباين بين المؤشرات عادةً ما يُفسَّر على أنه انتقال سيولة ذكية بين الشرائح السوقية، حيث يتجه المستثمرون من الأسهم المستقرة إلى الأسهم الأعلى مخاطرة بحثاً عن عوائد قصيرة الأجل، وهي سمة تظهر غالباً في مراحل الحيرة السوقية أو قبل وضوح اتجاه عام جديد.

السيولة والتداولات

بلغت قيمة التداولات 52.54 مليون دينار موزعة على 151.93 مليون سهم عبر 15.88 ألف صفقة، وهي مستويات يمكن وصفها بأنها «متوسطة مائلة للتحفظ».

فالسيولة لم تصل إلى مستويات الزخم التي تشير إلى موجة صعود قوية، لكنها في الوقت نفسه لم تنخفض إلى مستويات الركود، ما يعني أن السوق في مرحلة ترقب وتقييم للمعطيات الاقتصادية والمالية، خصوصاً مع استمرار تأثير العوامل الخارجية مثل أسعار الفائدة العالمية والتوترات الجيوسياسية.

تحليل هيكل السيولة يظهر أن جزءاً مهماً منها توجه للأسهم القيادية، وهو مؤشر إيجابي نسبياً، لأن السيولة المؤسسية عادة ما تُضخ في الشركات ذات الأساسيات القوية وليس المضاربية.

التكنولوجيا تقود المشهد

سجلت 9 قطاعات ارتفاعاً مقابل تراجع 3 قطاعات واستقرار قطاع واحد، ما يؤكد اتساع نطاق الصعود أفقياً. وجاء قطاع التكنولوجيا في الصدارة بارتفاع 5.71 %، وهو صعود لافت يعكس اهتماماً متزايداً بالأسهم المرتبطة بالتحول الرقمي والخدمات التقنية.

في المقابل، تصدر قطاع المنافع قائمة التراجعات بنسبة 1.38 %، وهو أمر طبيعي نسبياً لأن هذا القطاع يُصنف ضمن القطاعات الدفاعية التي يلجأ إليها المستثمرون عادة في أوقات عدم اليقين، ما يعني أن تراجعه يعكس ميلاً جزئياً نحو المخاطرة.

استقرار قطاع الرعاية الصحية يشير إلى توازن بين قوى الشراء والبيع، وغالباً ما يُعد ذلك مرحلة تجميع قبل تحرك سعري لاحق.

الأسهم القيادية والنشطة

على مستوى الأسهم، ارتفع سعر 65 سهماً مقابل تراجع 50 واستقرار 14، وهي نسبة تميل إيجابياً لصالح الرابحين، ما يعزز فكرة أن السوق لا يزال يحتفظ بزخم صعودي نسبي رغم التباين.

تصدر سهم مراكز للتجارة العقارية قائمة الرابحين بنسبة 16.88 %، وهو ارتفاع قوي يعكس إقبالاً مضاربياً واضحاً أو دخول سيولة استثمارية بعد أخبار أو توقعات إيجابية.

في المقابل، جاء سهم منشآت للمشاريع العقارية على رأس الخاسرين بانخفاض 11.74 %، ما قد يشير إلى عمليات تصحيح حادة أو تخارج مستثمرين بعد موجة صعود سابقة.

أما من حيث النشاط فقد تصدر «مراكز» التداولات من حيث الكمية بـ22.28 مليون سهم، وهو مؤشر على تركّز السيولة المضاربية عليه، بينما تصدر «بيتك» السيولة بقيمة 7.99 مليون دينار، ما يعكس استمرار ثقة المستثمرين في الأسهم القيادية المصرفية.

قراءة فنية

من منظور التحليل الفني، التباين بين المؤشرات مع ارتفاع عدد الأسهم الرابحة يشير إلى مرحلة تجميع ذكية، حيث تقوم المحافظ الاستثمارية بإعادة بناء مراكزها تدريجياً دون دفع السوق إلى ارتفاعات حادة قد تجذب عمليات بيع سريعة.

كما أن صعود المؤشر العام والسوق الأول بالتزامن مع نشاط متوسط السيولة يدل على أن الاتجاه الصاعد ما زال قائماً لكن بزخم معتدل، وهو نمط صحي عادة لأنه يقلل احتمالات التصحيح العنيف.

مرحلة انتقالية

المشهد العام للسوق يمكن وصفه بأنه مرحلة انتقالية بين اتجاهين: الأول اتجاه صاعد مدعوم بأساسيات اقتصادية مستقرة ونتائج شركات جيدة، والثاني اتجاه حذر ناتج عن عوامل خارجية غير مستقرة.

هذا التوازن غالباً ما يسبق تحركاً قوياً في أحد الاتجاهين، لذلك تزداد أهمية مراقبة مستويات السيولة ونطاق التداولات اليومية، لأنها المؤشر المبكر لأي اختراق صعودي أو كسر هبوطي.

سهم «مراكز».. انطلاقة صاروخية تقود تطلعات المستثمرين

نجح سهم شركة مراكز التجارة العقارية «مراكز» في خطف الأنظار وفرض نفسه نجماً فوق العادة في جلسة التداولات أمس، محققاً أداءً استثنائياً عكس الثقة الكبيرة التي يوليه إياها المتداولون في الوقت الراهن.

أداء قياسي

بقفزة سعرية هائلة بلغت 16.88%، لم يكتف سهم «مراكز» بالحلول في المركز الأول كأعلى الأسهم ارتفاعاً فحسب، بل قدم نموذجاً للقوة الاندفاعية التي تفتقدها الكثير من الأسهم في فترات التباين. هذا النمو السعري يعكس شهية استثمارية مفتوحة وزخماً إيجابياً قد يمهد لمستويات سعرية جديدة.

ثقة السيولة

لم يكن الارتفاع السعري مجرد طفرة عابرة، بل جاء مدعوماً ببيانات تشغيلية قوية من داخل قاعة التداول؛ حيث تربع السهم على عرش نشاط الكميات بحجم تداول ضخم بلغ 22.28 مليون سهم، هذا التدفق الكبير في أحجام التداول يشير إلى دخول قوي للقوى الشرائية وعمليات تجميع ذكية، مما يعزز من مكانة السهم كأحد أكثر الخيارات جاذبية للمضاربين والمستثمرين على حد سواء.

ريادة في قطاع واعد

في ظل ارتفاع 9 قطاعات في البورصة، استطاع سهم «مراكز» أن يكون المحرك الأساسي لحالة التفاؤل، مثبتاً قدرته على التفوق على المؤشرات العامة (العام والأول والرئيسي)، ولذا فإن صمود السهم وتحقيقه لهذه القفزة في وقت سجلت فيه أسهم أخرى تراجعات حادة، يؤكد على وجود «قوة ذاتية» للسهم نابعة من توقعات إيجابية تحيط بمستقبل الشركة أو تحركات استراتيجية لملاكها.

العوامل المؤثرة في اتجاه السوق

يمكن تلخيص أبرز العوامل التي تؤثر حالياً في مسار السوق في عدة محاور:

1. العامل النقدي العالمي: استمرار الترقب لسياسات الفائدة العالمية يضغط على قرارات الاستثمار، خصوصاً في الأسواق الناشئة.
2. العامل النفطي: تحركات أسعار النفط ما زالت تلعب دوراً نفسياً مهماً في الأسواق الخليجية، نظراً لارتباطها بالإيرادات الحكومية والإنفاق.
3. العامل المحلي: نتائج الشركات والتوقعات التشغيلية للعام الجاري تمثل المحرك الأساسي للسيولة الانتقائية.
4. العامل الجيوسياسي: التوترات الإقليمية تخلق حالة حذر مؤقتة لدى المستثمرين، لكنها لم تؤثر بشكل حاد حتى الآن.

3 سيولة 52.5 مليون دينار تعكس حذراً استثمارياً

4 9 قطاعات تقود الصعود بقيادة التكنولوجيا

28.18 مليون دينار أرباح شركة بورصة الكويت في 2025

1 الخرافي: النتائج تعكس متانة نموذج أعمال الشركة وقدرتها على تحقيق نمو مستدام

2 العصيمي: أثبت السوق قدرته الاستثنائية على التكيف

كتب حامد الدوسري

عقدت شركة بورصة الكويت للأوراق المالية اجتماعاً لمجلس إدارتها اليوم الموافق 23 فبراير 2026، حيث اعتمد فيه البيانات المالية المجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وتم الاعلان عن تحقيق أرباح صافية بقيمة 28.18 مليون دينار كويتي، أي بزيادة بنسبة 55.01 % من أرباح العام الماضي التي بلغت 18.18 مليون دينار.

واصلت الشركة أدائها المالي والتشغيلي القوي، وسجلت نمواً ملحوظاً في مختلف مؤشرات الأداء، ما يعكس رؤيتها الاستراتيجية الاستباقية، وتانة نموذج أعمالها وملائتها المالية، الأمور التي مكنتها من ترسيخ مكانتها كمؤسسة وطنية رائـدة ونمـوذج يحتذى به ضمن الشركات المدرجة في سوق المال الكويتي.

ذلك وأعلنت البورصة عن تسجيل إجمالي إيـرادات تشغيلية بقيمة 50.33 مليون دينار كويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، أي بزيادة نسبتها 13.28 % مقارنة بإجمالي موجوداتها في العام 2024 البالغ 126.15 مليون دينار كويتي. كما ارتفعت حقوق المساهمين العائدة لمساهمي بورصة الكويت بنسبة 17.35 % من 67.55 مليون دينار كويتي إلى 79.27 مليون دينار كويتي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

وفي هذ السياق، قرر مجلس الإدارة التوصية بتوزيع 127 فلس للسهم كأرباح نقدية عن العام 2025، ليعادل إجمالي قيمة التوزيعات نسبة 90.49 % من صافي الأرباح. وتخضع التوزيعات المقترحة لموافقة الجمعية العامة العادية.

تعليقاً على ذلك، قال بدر ناصر الخرافي، رئيس مجلس إدارة بورصة الكويت: «تعكس نتائج عام 2025 متانة نموذج أعمال بورصة الكويت وقدرته على تحقيق نمو مستدام بالرغم من التحديات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، حيث سجّلت البورصة ارتفاعاً في صافي الأرباح بنسبة 55.01 % لتبلغ 28.18 مليون دينار كويتي. هذا الأداء النوعي لم يكن وليد الصدفة، بل جاء ثمرة رؤية استراتيجية واضحة، وانضباط مؤسسي راسخ، واستثمار متواصل في تطوير البنية التحتية التقنية وتعزيز كفاءة منظومة السوق وتكامل أدوارها.»

وأضاف الخرافي «شكّل عام 2025 محطة مفصلية في مسيرة سوق المال الكويتي، حيث حققت المؤشرات الرئيسية الثلاثة مكاسب تاريخية، وسجلت مستويات قياسية غير مسبوقة متجاوزة 21 % للسوق «الأول» و 20 % للسوق العام والسوق «الرئيسي»، فيما تجاوزت القيمة السوقية للشركات المدرجة خلال العام 53.18 مليار دينار كويتي. وتعكس هذه النتائج عمق السوق وثقة المستثمرين، وتؤكد على متانة السوق واستدامة زخمه الاستثماري، وأن بورصة الكويت باتت أكثر قـدرة على استيعاب التدفقات الاستثمارية بكفاءة واستدامة.»

وأكد الخرافي أن بورصة الكويت تمضي بثبات في تنفيذ استراتيجيتها الهادفة إلى تطوير السوق وترسيخ مكانته ضمن أبرز الأسواق المالية الإقليمية، من خلال مواصلة تحديث بنيتها التحتية، وتعميق السوق، وتعزيز جاذبيته للمستثمرين المحليين والدوليين، وتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية، بما ينسجم مع خطط الدولة التنموية.

كما أشار إلى أن المرحلة المقبلة ستركّز على «رفع جاهزية السوق وتعزيز استقراره وكفاءته، وتكريس أعلى معايير الشفافية والحوكمة، بما يضمن بيئة تداول آمنة وعادلة لكافة المشاركين، ويعزز دور البورصة كمحرك رئيسي في دعم تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق مستهدفات «رؤية الكويت 2035» للتحول إلى مركز مالي وتجاري إقليمي جاذب للاستثمار.»

بدر الخرافي

محمد العصيمي

شكر وعرفان

وفي ختام تصريحه، قال الخرافي: «نرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى سمو ولي العهد الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح، على دعمهم المتواصل لمسيرة التنمية الاقتصادية، وما يولونه من اهتمام بتعزيز بيئة استثمارية مستقرة ومحفزة للنمو.»

كما أعرب عن تقديره لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على التزامهم المهني وجهودهم المتكاملة في تنفيذ الاستراتيجية، وتعزيز جاهزية السوق وكفاءته وشفافيته. ذلك وتوجه الخرافي بالشكر والتقدير إلى هيئة أسـواق المـال، والشركة الكويتية للتقاص، والشركة الكويتية للإيداع المركزي، وكافة الجهات الرقابية والتنظيمية وأعضاء السوق والمستثمرين والمتعاملين، على تعاونهم ومساهماتهم القيّمة في دعم نمو وتطور سوق المال الكويتي.

كفاءة واتزان

تعليقاً على هذا الأداء، قال الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت، محمد سعود العصيمي: «أثبت سوق المال الكويتي قدرته الاستثنائية على التكيف، وواصل أداءه بكفاءة واتزان، مستنداً إلى إطار تنظيمي راسخ، وبنية تشغيلية متطورة، وعمق سيولة مكّنه من امتصاص الصدمات الخارجية دون الإخلال بكفاءة آليات التسعير أو انتظام عمليات التداول.»

مثل عام 2025 محطة بارزة في تطوير البنية التحتية والبيئة التشغيلية لسوق المال الكويتي من خلال تنفيذ الجزء الثاني من المرحلة الثالثة من برنامج تطوير السوق (MD 3.2)، وهو أحد أبرز محاور التحول الهيكلي للسوق. تضمنت هذه المرحلة إطلاق منظومة الطرف المقابل المركزي (CCP)، وتفعيل التسوية النقدية عبر نظام «كاسب» التابع لبنك الكويت المركزي، إضافة إلى ترقية نموذج عمل شركات الوساطة إلى فئة «وسيط مؤهل».

ذلك وواصلت البورصة تطوير أنظمتها التقنية، من خلال تحديث نظام التداول الإلكتروني وتهيئة البنية التحتية اللازمة لإطلاق أدوات مالية جديدة، بما في ذلك صناديق المؤشرات المتداولة (ETFs) وأدوات الدخل الثابت كالسندات والصكوك، تمهيداً لتوسيع قاعدة المنتجات الاستثمارية وتعزيز عمق السوق وسيولته.

كما استمرت بورصة الكويت بتطوير منظومة إدراج مرنة تراعي اختلاف أحجام الشركات واحتياجاتها التمويلية، بهدف توسيع قاعدة المُصدرين وتعزيز جاذبية السوق. وفي هذا السياق، تم تحديث متطلبات الإدراج في السوق «الرئيسي» وخفض الحد الأدنى للقيمة العادلة للأسهم الحرة، ما أسهم في توسيع قاعدة الشركات المؤهلة للإدراج دون الإخلال بالكفاءة التشغيلية للسوق. كما تم تدشين «سوق الشركات الناشئة» كمبادرة استراتيجية موجهة للشركات في مراحل نموها المبكرة، وذلك ضمن عمل مشترك تقوده هيئة أسواق المال.

وأتى إدراج «الشركة العملية للطاقة» تتويجاً لهذه الجهود، ليوكد جاهزية البنية التنظيمية والتشغيلية للسوق لاستيعاب شركات تشغيلية بأحجام وقطاعات متنوعة، ويعزز قدرته على استقطاب إدراجات نوعية تسهم في تعميق السوق وتوسيع قاعدته القطاعية.

كما تنفيذ اختبارات فنية على أنظمة التقاص والتسوية في إطار جهود منظومة سوق المال لرفع كفاءة البنية التشغيلية، وذلك تمهيداً لإتاحة التداول بعملة الدولار الأمريكي لـلأوراق المالية المقومة بها، مثل صناديق المؤشرات المتداولة الأجنبية والسندات والصكوك.

أضـاف العصيمي: «جسّدت إنجازات عام 2025 حصيلة المبادرات والمشاريع النوعية التي نفذتها بورصة الكويت بالتكامل مع منظومة سوق المال الكويتي، في خطوة متقدمة نحو ترسيخ سوق مالي أكثر كفاءة وعدالة وتنافسية. كما أكدت قدرة البورصة على ترجمة رؤيتها الاستراتيجية إلى نتائج تشغيلية ملموسة، عززت جاهزية السوق ورسخت استدامة أدائه، وكرّست مكانته كمنصة مالية متطورة تلبي احتياجات المستثمرين محلياً ودولياً.»

وأختتم العصيمي تصريحه مؤكداً التزام بورصة الكويت بمواصلة تطوير منتجاتها، وتعزيز الابتكار، والاستثمار في بنيتها التقنية وكوادرها الوطنية، بما يدعم مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي جاذب لرؤوس الأموال، ويسهم في تحقيق تطلعات الدولة نحو تنمية اقتصادية مستدامة.

3 الإيرادات التشغيلية ترتفع إلى 50.33 مليون دينار

4 نمو الاداء جاء بالرغم من التحديات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية

اداء استثنائي في جميع المؤشرات

سجَّل سوق المال الكويتي أداءً استثنائيّاً خلال عام 2025، إذ ارتفعت قيمة التداول بنسبة 79.26 % لتصل إلى نحو 26.58 مليار دينار كويتي من 14.83 مليار دينار كويتي في العام 2024. كما تم تداول نحو 117.4 مليار سهم خلال عام 2025، بنمو نسبته 71.48 % من تداول العام 2024 البالغ 68.48 مليار سهم، في مؤشر واضح على الزخم المتصاعد في نشاط السوق.

ذلك وارتفع عدد الصفقات بنسبة 54.57% ليصل إلى أكثر من ستة ملايين صفقة، مسجلاً أعلى معدل نمو سنوي منذ تأسيس البورصة، فيما استمر صانع السوق بمساره التصاعدي، ليبلغ إجمالي تداولات صناع السوق في 2025 حوالي 5.38 مليار دينار كويتي، أي ما شكل زيادة بنسبة 88.63 % مقارنة بالعام الماضي.

واصل السوق «الأول» استحواذه على الحصة الأكبر من القيمة السوقية، إذ بلغت قيمته نحو 43.85 مليار دينار كويتي، مرتفعةً بنسبة 24.12 % من القيمة السوقية في العام 2024 البالغة 35.33 مليار دينار كويتي. كما شهد تداول 43.08 مليار سهم بقيمة 14.97 مليار دينار كويتي عبر نحو 2.42 مليون صفقة، مستحوذاً على 56.32 % من إجمالي قيمة التداول.

وفي المقابل، برز السوق «الرئيسي» كمحرك رئيسي لأحجام التداول، مسجلاً تداولاً نشطاً تجاوز 73.69 مليار سهم، أي بزيادة بنسبة 88.33 % من إجمالي حجم التداول للعام 2024 البالغ 39.13 مليار سهم، في حين بلغت قيمة التداول حوالي 11.6 مليار دينار كويتي، مسجلةً نمو بنسبة 129.87 % من قيمة التداول العام 2024 البالغة 5.05 مليار دينار كويتي، وذلك عبر أكثر من 3.61 مليون صفقة، ليستحوذ على 62.76 % من إجمالي حجم التداول.

لأول مرة في تاريخ القطاع

ودائع العملاء في البنوك تتخطى حاجز الـ 60 مليار

1 نمو ودائع المؤسسات العامة بنسبة تقترب من 28 %

1 التسهيلات الائتمانية تجاوزت مستوى 64.4 مليار دينار

كتب خالد فهاد

كشفت النشرة الإحصائية الصادرة عن بنك الكويت المركزي عن تحولات جوهرية في هيكلية السيولة المحلية والمراكز المالية للبنوك، وسجل القطاع المصرفي إنجازاً رقمياً لافتاً بنهاية يناير 2026، حيث ارتفعت إجمالي ودائع العملاء (مقيمين وغير مقيمين) لتصل إلى 60.07 مليار دينار كويتي. هذا الرقم لا يمثل مجرد نمو عددي، بل هو انعكاس لزيادة سنوية متينة بلغت 10.28 % مقارنة بيناير 2025 (54.47 مليار دينار).

ودائع القطاع الخاص: شكلت العمود الفقري بنحو 45.89 مليار دينار، بنمو سنوي قدره 9.71 %. هذا النمو يعكس تدفقات نقدية قوية من الشركات والأفراد، مما يشير إلى حالة من «التحفظ الاستثماري» أو الرغبة في الاستفادة من مستويات الفائدة المستقرة والمجزية في البنوك المحلية.

ودائع المؤسسات العامة: كانت المفاجأة الأكبر بنموها الهائل بنسبة 27.94 % لتصل إلى 9.80 مليار دينار. هذا الارتفاع يشير إلى تراكم فوائض نقدية لدى الجهات ذات الميزانيات المستقلة والملحقة، ربما نتيجة تأخر في الدورة المستندية للمشاريع الكبرى أو تحسن في عوائد استثماراتها.

الودائع الحكومية (الاستثناء الوحيد): سجلت انخفاضاً بنسبة 12.05 % لتستقر عند 4.38 مليار دينار. ويُحلل الخبراء هذا التراجع بأنه نتيجة مباشرة لسحب الحكومة من حساباتها لتمويل عجز الميزانية أو لسداد التزامات عاجلة لمقاولين وموردين.

طفرة الائتمان

على الجانب الآخر من الميزانية، لم تتوقف البنوك عن دورها كـ «محرك للنمو»، حيث بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة مستوى قياسياً عند 64.40 مليار دينار، بزيادة سنوية بلغت 12.43 %.

الاحتياطيات الأجنبية

في مقابل النمو الداخلي، أظهر الحساب الخارجي ضغوطاً ملموسة. فقد انخفضت الأصول الاحتياطية الرسمية للكويت بنسبة 11.34 % سنوياً لتصل إلى 12.35 مليار دينار (حوالي 40.31 مليار دولار).

لماذا تراجع الاحتياطي؟

يعود السبب الرئيسي إلى تراجع بند «عملة أجنبية وودائع في الخارج» بنسبة تقارب 13 %، حيث بلغت قيمتها 10.72 مليار دينار. هذا التراجع قد يكون مرتبطاً بمتطلبات تسوية مدفوعات دولية أو إعادة توزيع للأصول السيادية خارج إطار الاحتياطيات النقدية المباشرة.

أما احتياطي الذهب، فقد حافظ على قيمته الدفترية التاريخية عند 31.7 مليون دينار، وهو الجزء الصلب الذي يمثل «صمام أمان» للقاعدة النقدية.

السيولة المحلية

ارتفعت السيولة المحلية بمفهومها الواسع بنسبة 3.62 % لتصل إلى 42.18 مليار دينار. ورغم هذا الارتفاع في «الأرقام الرقمية»، إلا أن النقد المتداول (الأوراق النقدية والمسكوكات) سجل تراجعاً بنسبة 2.65 % ليصل إلى 1.9 مليار دينار.

هذا التناقض يفسره التحول المتسارع نحو «الاقتصاد الرقمي» وزيادة الاعتماد على تطبيقات الدفع الإلكتروني، حيث باتت السيولة تتحرك عبر الحسابات البنكية أكثر من حركتها كأوراق نقدية في أيدي الجمهور.

تحليل فني: القراءة بين السطور

إن وصول الودائع إلى 60 مليار دينار وتجاوز الائتمان لـ 64 ملياراً يضع البنوك الكويتية في وضع «تخمة سيولة» إيجابية، لكنه يفرض تحديات تتعلق بإدارة المخاطر الائتمانية.

إن التراجع في الودائع الحكومية بنسبة 12 % يتزامن مع نمو ودائع المؤسسات العامة بنسبة 28 %، مما يشير إلى «هجرة داخلية» للسيولة العامة من الحسابات المركزية إلى حسابات الهيئات والمؤسسات المستقلة.

كما أن استقرار القيمة الدفترية للذهب مقابل التقلبات الكبيرة في العملات الأجنبية يعيد التساؤل حول مدى الحاجة لإعادة تقييم الأصول الاحتياطية لتعكس الأسعار السوقية العالمية، وهو نهج لا يزال بنك الكويت المركزي يتسم فيه بالتحفظ الشديد والمحمود لضمان استقرار الدينار.

خاص «عالم الاقتصاد»

3 نمو مستقر للسيولة المحلية رغم تراجع النقد الورقي المتداول

أين ذهبت القروض؟

توزعت السيولة الائتمانية على قطاعات حيوية، مما يعطي مؤشراً على وجهة الاقتصاد الكويتي:

- التسهيلات الشخصية: لا تزال تستحوذ على الحصة الأكبر بقيمة 20.09 مليار دينار، مما يعزز القوة الشرائية والاستهلاكية في السوق المحلي.
- القطاع العقاري: نال 10.99 مليار دينار، وهو ما يفسر استمرار الزخم في التداولات العقارية رغم التحديات العالمية.
- القطاع النفطي والغاز: حصل على 2.75 مليار دينار، وهو رقم مرشح للزيادة مع خطط مؤسسة البترول لرفع الطاقة الإنتاجية.
- القطاعات التشغيلية: توزعت بقية المبالغ بين التجارة (3.83 مليار)، الصناعة (2.84 مليار)، والإنشاء (2.97 مليار).

4.75 مليار دينار تسهيلات لشراء أوراق مالية

كيف مولت البنوك صعود السوق؟

تشير البيانات النقدية لشهر يناير 2026 إلى أن «بورصة الكويت» كانت أحد الوجهات الرئيسية للسيولة المتدفقة من النظام المصرفي، وذلك عبر مسارين أساسيين:

1. قفزة التسهيلات لقطاع الأوراق المالية

كشفت الإحصائية أن البنوك الكويتية ضخت نحو 4.75 مليار دينار كويتي تحت بند «تسهيلات لشراء أوراق مالية». هذا الرقم ليس مجرد رصيد، بل هو وقود المحرك الذي يدفع التداولات. عندما ينمو الائتمان الموجه للبورصة بنسب قياسية، فهذا يعني أن المستثمرين (سواء أفراد أو محافظ) لديهم شهية عالية للمخاطرة، مستخدمين «الرافعة المالية» (Leverage) لتعظيم أرباحهم في سوق الأسهم.

2. الودائع «الساخنة» وتكلفة الفرصة البديلة

رغم وصول الودائع إلى 60.07 مليار دينار، إلا أن نمو ودائع القطاع الخاص بنسبة 9.71 % (أقل من نمو الائتمان البالغ 12.4 %) يشير إلى أن جزءاً من «السيولة الجديدة» لم يذهب للادخار، بل فضل القنوات الاستثمارية.

في ظل استقرار عوائد الودائع، تصبح التوزيعات النقدية السخية للبنوك والشركات المدرجة في البورصة (التي أعلنت عن نتائجها في يناير) أكثر جذباً، مما دفع «السيولة الذكية» للخروج من الحسابات الراكدة إلى شاشات التداول.

أين تركزت هذه السيولة في البورصة؟

بناءً على التوزع القطاعي للائتمان، يمكننا ربط السيولة بالنشاط البورصوي كالتالي:

القطاع المصرفي: كونه المستفيد الأول من نمو الائتمان (64.4 مليار)، شهدت أسهم البنوك تدفقات شرائية قوية، حيث يشتري المستثمر «السهم الذي يمنحه القرض».

قطاع العقار: بحصوله على 10.99 مليار دينار من التسهيلات، انتقل أثر هذه السيولة إلى أسهم الشركات العقارية المدرجة، مما خلق حالة من التكامل بين التمويل البنكي والنشاط المضاربي / الاستثماري في البورصة.

الشركات التشغيلية (النفط والخدمات): مع حصول قطاع النفط على 2.75 مليار دينار والخدمات على مبالغ كبرى، وجد المتداولون في هذه الشركات ملاذاً آمناً لتشغيل السيولة الفائضة.

حصدت الجائزة من مجلة غلوبل فاينانس العالمية

«الوطني للثروات» الأفضل في الخدمات المصرفية الخاصة على مستوى الكويت لعام 2026

1 «الوطني للثروات» تسعى لتكون الخيار الأول والموثوق في مجال إدارة الثروات

2 المجموعة تحرص على السعي الى بناء إرث للعملاء يدوم لأجيال متعاقبة

حققت مجموعة الوطني للثروات، التابعة لبنك الكويت الوطني، إنجازاً جديداً يعزز مكانتها الريادية في قطاع إدارة الثروات، بعد فوزها بجائزة «أفضل بنك في الخدمات المصرفية الخاصة على مستوى الكويت لعام 2026»، ضمن الجوائز السنوية المرموقة التي تمنحها مجلة غلوبل فاينانس العالمية لأبرز المؤسسات المالية حول العالم.

ويُعد هذا التتويج شهادة واضحة على الاحترافية العالية التي تتمتع بها مجموعة «الوطني للثروات» وقدرتها على تقديم حلول مالية متكاملة تلبي احتياجات العملاء من أصحاب الثروات في سوق شديد التنافسية.

واستندت لجنة التحكيم إلى معايير دقيقة لإعلان الفائز بهذه الجائزة، شملت الأداء المالي القوي خلال فترة التقييم التي امتدت من 1 يوليو 2024 وحتى 30 يونيو 2025، والنمو في الأصول المُدارة، وجودة الخدمات الاستشارية المقدمة، إلى جانب تقديم حلول مالية واستثمارية مبتكرة وتجربة رقمية متقدمة تضمن أعلى مستويات الخصوصية والأمان.

وتستند قوة «الوطني للثروات» إلى مكانتها كأحد أهم الركائز الاستراتيجية داخل مجموعة بنك الكويت الوطني، أكبر المؤسسات المالية في الكويت وإحدى أبرز الكيانات المصرفية في الشرق الأوسط، مما يمنحها قاعدة صلبة وخبرة واسعة في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، إلى جانب بصمة جغرافية تشمل 9 مدناً في 5 دول مختلفة، مما يعزز قدرتها على خدمة قاعدة متنوعة من العملاء من ذوي الملاءة المالية العالية عبر نطاق جغرافي واسع.

ولا تسعى «الوطني للثروات» لتعزيز ثروات عملائها فحسب، بل تهدف لتكون الخيار الأول والموثوق في مجال إدارة الثروات مع السعي الى بناء إرث للعملاء يدوم لأجيال متعاقبة، وذلك عبر اتباعها نهجاً يركّز على إيجاد الحلول المخصصة التي تتناسب مع الاحتياجات الفردية لكل عميل، بما يلبي الأهداف المالية الفريدة للأفراد والمؤسسات من ذوي الملاءة المالية العالية.

ويتميّز نهج «الوطني للثروات» بتركيزه على بناء استراتيجيات مصممة خصيصاً لكل عميل بما يتوافق مع أهدافه المالية الفردية، مع الحرص على السعي لتحقيق أفضل العوائد الممكنة من خلال إدارة فعّالة للمخاطر، بما يهدف الى استدامة الثروة وتعزيزها عبر الأجيال. كما تقدم مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية الخاصة التي تلبي احتياجات العملاء من ذوي الملاءة المالية العالية.

ويأتي هذا التتويج العالمي ليجدد التأكيد على قدرة «الوطني للثروات» على مواكبة التطورات المتسارعة في عالم إدارة الثروات، وتقديم تجربة مصرفية عالية الجودة تعكس التزامها بخدمة عملائها بعناية واحترافية. كما يجسد هذا الإنجاز ثقة المؤسسات الدولية في أداء المجموعة، ويعزز مكانتها كشريك موثوق وقادر على صياغة حلول مبتكرة تستشرف المستقبل وتدعم السعي لتحقيق الأهداف المالية طويلة الأجل للعملاء.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلة غلوبل فاينانس، التي تأسست في نيويورك عام 1987، تُعد واحدة من أكثر المجلات المتخصصة تأثيراً في مجالي الاقتصاد والتمويل، حيث تصل إلى أكثر من 50 ألفاً من كبار التنفيذيين وصناع القرار في 188 دولة حول العالم.

وتتميز المجلة باستبياناتها السنوية الشاملة التي تقيس مستويات الابتكار والربحية في البنوك والمؤسسات المالية، لتحديد الأفضل إقليمياً وعالمياً استناداً إلى منهجية دقيقة معترف بها في القطاع المالي.

وتجدر الإشارة إلى أن «الوطني للثروات» تعد علامة تجارية مسجلة باسم بنك الكويت الوطني ش.م.ك.ع («بنك الكويت الوطني»)، وتتخصص في أنشطة إدارة أصول الشركات المختلفة بالمجموعة، بما في ذلك شركة الوطني للاستثمار ش.م.ك.ع – الشركة الاستثمارية الرائدة – وشركاتها التابعة حول العالم، إلى جانب الخدمات المصرفية الخاصة لدى بنك الكويت الوطني، الذي يعد من بين أكبر وأعرق المؤسسات المالية في المنطقة.

نسب إنجاز في «جنوب سعد العبدالله» تتجاوز 3 أضعاف المخطط

«بيتك»: قفزة في إنجاز المشاريع الإسكانية الكبرى بنهاية 2025

1 103 ألف طلب إسكاني وترقب لقانون التمويل الجديد

2 المطلاع تضاء بطرقها الرئيسية وتستقبل تمديدات الكهرباء

قال التقرير العقاري للربع الرابع من 2025 الصادر عن بيت التمويل الكويتي أن دولة الكويت تسعى أن تصبح مركزاً مالياً وتجارياً جاذباً للاستثمار، من خلال العديد من المشروعات المطروحة ومشروعات البنية التحتية التي تنفذها وزارة الأشغال العامة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية ، واتخذت المؤسسة خطوات جادة نحو تطبيق نموذج التطوير العقاري الذي يستهدف وجود حلول مستدامة توفر بدائل سكنية متنوعة، حيث أعلنت المؤسسة سابقاً عن استقبالها لعدد 70 طلب رسمي من شركات متخصصة في مجال التطوير العقاري في إطار قانون التمويل العقاري المتوقع إصداره كجزء من الحلول المستدامة وتعزيز جودة الحياة في المدن الجديدة بما يوفره القانون من مرونة تمويلية لمستحقي الرعاية السكنية ، والقانون الصادر برقم 118 لسنة 2023 في شأن تأسيس شركات إنشاء مدن أومناطق سكنية وتنميتها اقتصادياً، ويحدد القانون أوجه التعاون والشراكة مع القطاع الخاص عبر إطلاق سلسة مشاريع توفر الرعاية السكنية التزاماً بالتوجيهات الأميرية السامية لدعم الاستدامة المالية للدولة وتحقيق تطلعات المواطنين.

وتواصل المؤسسة العامة للرعاية السكنية تلبية طلبات المواطنين في الحصول على سكن ملائم، ووفق آخر تقرير عن مشروعات المؤسسة الإسكانية في يوليو 2025 يصل عدد الطلبات الإسكانية القائمة إلى 103.1 ألف طلب بزيادة 6.7% على أساس سنوي ، وقد تعود تلك الزيادة إلى حرص المواطنين على الاستفادة من قانون التمويل العقاري المرتقب ، وتمكنت المؤسسة وفقاً لآخر تقرير متاح في يونيو 2025 من إنشاء عدد كبير من القسائم السكنية التي صدر لها إذن بناء منها قسائم وزعت بالفعل على مستحقيها وأخرى جاهزة للتسليم ، كما في مدينة المطلاع التي سلمت المؤسسة فيها حوالي 27.7 ألف قسيمة إضافة إلى 28.3 ألف قسيمة تعد جاهزة للتسليم ، كما سلمت المؤسسة ما يزيد على 3.2 ألف قسيمة في جنوب عبدالله المبارك ونحو 3.3 ألف قسيمة جاهزة للتسليم في المنطقة ، إضافة إلى حوالي 1.4 ألف قسيمة سلمت في خيطان بجانب أكثر من 1.4 ألف قسيمة جاهزة للتسليم بالمنطقة.

وتخطط المؤسسة العامة للرعاية السكنية وفقاً لأخر تقرير متاح لتنفيذ 217 مبنى من المباني العامة المخطط بناؤها في 7 مدن سكنية منها 92 مبنى عاما في مدينة المطلاع السكنية و31 مبنى عاما تحت التنفيذ في جنوب عبدالله المبارك و 17 مبنى عاما في صباح الأحمد إضافة إلى 74 مبنى عام في مشروع المساكن الميسرة ، بجانب 3 مباني عامة تحت التنفيذ في خيطان الجنوبي وجابر الأحمد وسعد العبدالله ، كما تواصل جهودها في توزيع المشاريع السكنية في عدة مدن منها مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله الذي يضم 24,508 وحدة سكنية تمكنت المؤسسة من توزيع 16,643 وحدة في المشروع وتخصيص أكثر من 7 الاف وحدة في مدينة سعد العبدالله ومشروع تيماء والصليبية لأصحاب الطلبات الإسكانية وفق آخر تقرير صدر عن المؤسسة.

إضافة إلى جهود المؤسسة في تنفيذ مشاريع البنية التحتية للمشاريع الإسكانية التي حققت تقدماً في إنجاز بعضها، بما يفوق النسبة المتعاقد عليها ، كما في جنوب مدينة صباح الأحمد بنسبة إنجاز لعقود الطرق الرئيسية تصل إلى 54.4 %، ونسبة إنجاز تقترب من 11 % في مشروعات البنى التحتية لخدمة ضواحي العقد افي المنطقة تضم 7,623 وحدة سكنية، وبنسبة إنجاز 19 % أي ضعف النسبة التعاقدية لضواحي تضم 6,189 وحدة سكنية. إضافة إلى إنجاز مشاريع الطرق الرئيسية في مدينة جنوب سعد العبدالله بنسبة إنجاز 39% أي ثلاثة أضعاف النسبة التعاقدية لبعض الطرق الرئيسية بالمنطقة.

ووفق التقرير الشهري الصادر في يونيو 2025 وقعت المؤسسة 6 عقود لإنشاء وإنجاز المباني العامة وصيانتها وأعمال الطرق الرئيسة وغيرها من المشروعات الإنشائية في المطلاع السكنية، إضافة إلى إنشاء وصيانة مركز الشباب بأحد قطاعات مدينة سعد العبدالله السكنية.

مشروعات المؤسسة العامة للرعاية السكنية:

وقد أحرزت المؤسسة خلال الربع الرابع من عام 2025 تقدماً ملموساً في إنجاز بعض المشاريع المخطط لها، فقد أعلنت عن الانتهاء من تمديد كيبلات كهرباء الضغط المتوسط والمنخفض في 5 ضواحي جديدة يستفيد منها 945 قسيمة سكنية في مدينة المطلاع، كذلك الانتهاء من أعمال الإنارة في الطرق الرئيسية بالمدينة قبل الموعد التعاقدي بنحو ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى الإعلان عن إجراءات القرعة العلنية لتخصيص 214 مسكناً للمواطنات من ذوات الهمم في منطقتي تيماء والصليبية ، إلى جانب توقيع عقود شراكة استثمارية لتطوير المدارس في مدينة جابر الأحمد السكنية بتكلفة تقدر بحوالي 8.9 مليون دينار، كما استكملت المؤسسة تنفيذ مشروعات البنية التحتية في مشروع مدينة سعد العبدالله الإسكاني والتي تقدر قيمتها بحوالي 345 مليون دينار بنسبة إنجاز فعلية تفوق النسبة التعاقدية، ويلاحظ أيضاً تسارع ملموس في معدلات تنفيذ المشروعات المخططة وإنجازها في مدينة جنوب صباح الأحمد كذلك ومشروع المساكن الميسرة بما يفوق نسبة الإنجاز التعاقدي.

وقد وقعت المؤسسة خلال الربع الرابع 2025 بعض العقود الجديدة لتنفيذ نحو 20 مبنى عام في مدينة المطلاع بقيمة تقدر بنحو 39.7 مليون دينار يتم إنجازها في نحو ثلاث سنوات ، كما طرحت المؤسسة مناقصتين لتنفيذ مشروعات الطرق يتوقع إنجازها في عامين ضمن 6 ضواح سكنية في مدينة المطلاع.

البنك الأهلي الكويتي يعلن عطلة الأعياد الوطنية

يتقدم البنك الأهلي الكويتي بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي العهد الشيخ صباح خالد الحمد المبارك الصباح حفظهما الله وإلى الحكومة الكويتية والشعب الكويتي الكريم وجميع المقيمين، بمناسبة ذكرى العيد الوطني وعيد التحرير لدولة الكويت.

وبهذه المناسبة سيغلق البنك أبوابه يومي الأربعاء والخميس 25 و26 فبراير 2026، على أن يستأنف أعماله بحسب المواعيد الرسمية لشهر رمضان بدءاً من يوم الأحد 1 مارس 2026.

وسيستقبل فرع الخيران في الخيران مول العملاء كالمعتاد خلال العطلة من 11 صباحاً إلى 3 عصراً ومن 9 مساء حتى 12 صباحاً.

وأكد البنك الأهلي الكويتي جهوزيته التامة لخدمة العملاء عبر مختلف منصاته الرقمية التي تشمل موقعه الإلكتروني eahli.com، وتطبيقه على الهواتف الذكية، وأجهزة السحب الآلي الخاصة به المنتشرة في جميع أنحاء البلاد، فضلاً عن مركز خدمة العملاء «أهلا أهلي» على الرقم 1899899 على مدار الساعة خلال العطلة.

«التجاري» يوفر خدماته المصرفية خلال عطلة الأعياد الوطنية

أعلن البنك التجاري الكويتي عن استمرار تقديم خدماته المصرفية للعملاء خلال عطلة العيد الوطني ويـوم التحرير، في فرع مطار الكويت الدولي T1 على مدار الساعة، إضافة إلى فرع الأفنيوز وفرعه في مجمع الخيران.

كما يمكن للعملاء الحصول على الخدمات المصرفية من خلال أجهزة السحب والإيداع والخدمة الذاتية الموجودة في مختلف مناطق في الكويت التـي توفر أفضـل الخدمات المصرفية للعملاء على مدار الساعة.

هذا، ويعلن البنك عن استمرار تقديم خدماته على مدار الساعة عبر قنواته الرقمية، تطبيق البنك CBK Mobile والموقع الإلكتروني للبنك www.cbk.com ، إضافة إلى الخدمة الهاتفية والتواصل عبر خدمة الواتساب على رقم 888225-1 على مدار الساعة، علماً بأن البنك سوف يباشر أنشطة أعماله المعتادة يوم الاحد الموافق 1 مارس 2026.

لتعزيز الوعي الصحي

«وربة» يجدد شراكته مع الأكاديمية الوطنية للطب الرياضي (NASM)

أيمن سالم المطيري وسالم الموسوي أثناء توقيع الشراكة

انطلاقاً من مسؤوليته الاجتماعية وسعيه الدؤوب لإحداث تأثير إيجابي ومستدام في المجتمع، أعلن بنك وربة عن توقيع اتفاقية تعاون استراتيجية مع شركة «اكسينتريك» للاستشارات الرياضية، المشغل الرسمي للأكاديمية الوطنية للطب الرياضي في الكويت (NASM)، وذلك لإطلاق حملة توعوية صحية ورياضية شاملة خلال شهر رمضان المبارك للعام الثاني على التوالي.

تأتي هذه الشراكة في إطار استراتيجية بنك وربة الرامية إلى تعزيز نمط الحياة الصحي وتشجيع أفراد المجتمع على تبني عادات غذائية ورياضية سليمة، خاصة خلال الشهر الفضيل الذي يتطلب عناية خاصة بالصحة البدنية. ويهدف التعاون إلى تقديم محتوى توعوي مبني على أسس علمية حديثة، يساهم في رفع مستوى الوعي الصحي والوقاية من الأمراض المرتبطة بنمط الحياة غير الصحي.

وبهذه المناسبة، صرح أيمن سالم المطيري -مدير قطاع العلاقات العامة والاتصال المؤسسي في بنك وربة قائلاً: «نجدد شراكتنا مع الأكاديمية الوطنية للطب الرياضي (NASM) للعام الثاني على التوالي إيماناً بأن الاستثمار في صحة المجتمع هو الركيزة الأساسية لبناء مستقبل مستدام ومزدهر. نحن في بنك وربة نرى أن دورنا يتجاوز تقديم الخدمات المصرفية المبتكرة ليشمل المساهمة الفاعلة في تحسين جودة حياة المواطنين والمقيمين، ومن خلال هذه المبادرة، نسعى إلى تمكين الجميع من الوصول إلى أفضل النصائح الرياضية والطبية التي تساعدهم على قضاء شهر رمضان بصحة وحيوية، بما يتماشى مع رؤيتنا «لنملك الغد»، وذلك من خلال تقديم العديد من النصائح الإرشادية الصحية طيلة شهر رمضان المبارك من خلال صفحات البنك الرئيسية عبر منصات مواقع التواصل الاجتماعي بمعدل 3 نصائح إرشادية أسبوعياً، تتحدث عن كيفية المحافظة على الصحة خلال الشهر الفضيل، حيث يقدم هذه النصائح مجموعة من المتخصصين في المجال الرياضي التوعوي والصحي في دولة الكويت.

وأضاف أن هذه المبادرة تأتي ضمن سلسلة من البرامج والمبادرات المجتمعية التي يحرص بنك وربة على تنفيذها، تأكيداً على دوره كمؤسسة مالية إسلامية مسؤولة تدعم الصحة العامة وتعمل على تعزيز الوعي وبناء مجتمع أكثر نشاطاً وتوازناً.

ومن جانبه، أعرب سالم الدوسري، المؤسس لشركة «اكسينتريك»، عن سعادته بهذا التعاون المستمر قائلاً: «نحن فخورون جداً بتجديد هذا التعاون مع بنك وربة، المؤسسة الرائدة التي تضع صحة المجتمع ضمن أولوياتها الاستراتيجية. إن هذه الشراكة تعكس بوضوح مدى اهتمام القطاع الخاص في الكويت بدمج الصحة والرياضة ضمن أجنداته المجتمعية، وهي خطوة ضرورية لاسيما في ظل الارتفاع الملحوظ في معدلات أمراض السمنة والسكري. هدفنا من خلال NASM هو تقديم المعرفة الرياضية بأسلوب علمي دقيق يساهم في تغيير السلوكيات الصحية نحو الأفضل».

وتمتلك الأكاديمية الوطنية للطب الرياضي (NASM) تاريخاً عريقاً يمتد لأكثر من 37 عاماً، وتُعد من الأكاديميات الرائدة عالمياً في مجال التعليم الرياضي، حيث تعتمد في برامجها على أسس علمية متينة مبنية على أحدث الدراسات والأبحاث العالمية في مجال الطب الرياضي واللياقة البدنية، مما يضمن تقديم معلومات موثوقة وذات أثر ملموس.

تجسد هذه المبادرة التزام بنك وربة المستمر بدعم المبادرات التي تخدم المجتمع الكويتي، وتؤكد على دوره كشريك وطني فاعل يسعى دائماً لتعزيز الاستقرار الصحي والاجتماعي، بما يساهم في بناء مجتمع أكثر وعياً ونشاطاً.

ويجسد بنك وربة من خلال هذه الشراكة التزامه المستمر كأحد أبرز الداعمين لمبادرات الرفاهية والصحة في الكويت، مستنداً إلى سجل حافل من الاستثمارات في سلسلة من المبادرات النوعية؛ بدءاً من رعاية الفعاليات الرياضية الكبرى والماراثونات المجتمعية، وصولاً إلى إطلاق برامج داخلية مخصصة لرفاهية الموظفين وتشجيعهم على تبني نمط حياة نشط. كما يحرص البنك على تسخير منصاته الرقمية لنشر المحتوى التوعوي الذي يتناول الثقافة الغذائية والبدنية، مما يبرز استثمار «وربة» في الجانب الصحي كركيزة أساسية لبناء مجتمع حيوي ومنتج، تماشياً مع رؤيته الاستراتيجية في تحقيق التنمية المستدامة.

ويعتبر بنك وربة من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة في فترة وجيزة، حيث احتل مركزاً ريادياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين، مما يجعله قريباً من جميع شرائح المجتمع، ويأتي هذا الإنجاز ليؤكد مجدداً على مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق يجمع بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المالية.

بهدف توسيع حضورها في دول مجلس التعاون الخليجي

«بارتنرز غروب» تعلن عن خطتها لافتتاح مكتب في الكويت

أعلنت شركة «بارتنرز غروب» (Partners Group)، إحدى كبريات شركات قطاع الأسواق الخاصة العالمية، اليوم عن خطتها لتوسيع حضورها في دول مجلس التعاون الخليجي عبر افتتاح مكتب لها في الكويت، علماً أن الشركة حالياً في طور السير في إجراءات التقدم بطلب لإنشاء المكتب، وتنتظر الحصول على الموافقات التنظيمية اللازمة، وتعتزم الإعلان عن الانتهاء من هذه الإجراءات وتعيين فريق قيادي محلي في الوقت المناسب.

تعليقاً على هذا الحدث قال شتيفن مايستر، رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لمجموعة «بارتنرز غروب»: «لطالما كان كبار المستثمرين في الكويت من الداعمين المقدرين لشركتنا على مدى سنوات عديدة. فتحت قيادة حضرة صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، أمير الكويت، وولي العهد صاحب السمو الشيخ صباح الخالد الصباح، نفّذت البلاد خطط نمو مبهرة للعقود القادمة، ونتطلع إلى دعم هذه السوق المهمة في المستقبل المنظور، فقد أصبحت الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي عموماً محوراً عالمياً مهماً للتحول الاقتصادي القادم الذي تقوده التكنولوجيا، ومن المتوقع أن توفر المنطقة العديد من الفرص الاستثمارية الجذابة في العقد المقبل.

يقول سهيل الباز، رئيس مجلس إدارة قسم الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا الوسطى في «بارتنرز غروب»: «نتمتع بعلاقات متينة وطويلة الأمد في الكويت وهي بُنيت على مدى عقود. وتفخر شركتنا بدعم الكويت في تحقيق أهدافها في الاستثمار والتنويع الاقتصادي، حيث سيكون الفريق في الكويت مسؤولاً عن إشراك الأطراف المعنية الرئيسية في أولويات الاستثمار وتوسيع محفظة استثمارات «بارتنرز غروب» في الدولة».

الخليج اطلق حملة وطنية لجمع الملابس والمنسوجات

في إطار جهوده المتواصلة في مجال الاستدامة والمسؤولية المجتمعية، وبالتعاون مع جمعية «كسوة» وعدد من الجمعيات الخيرية، أعلن بنك الخليج عن إطلاق حملة وطنية لجمع الملابس والمنسوجات والأقمشة القابلة لإعادة التدوير، وذلك يوم الأربعاء الموافق 25 فبراير الجاري، تزامناً مع الاحتفال بالأعياد الوطنية لدولة الكويت وحلول شهر رمضان المبارك، مما يعكس القيم الإنسانية الراسخة في المجتمع الكويتي، ويعزز ثقافة العطاء والتكافل والمسؤولية المشتركة.

وتنطلق الحملة في المقر الرئيسي لبنك الخليج اعتباراً من الساعة 12:00 منتصف الليل يوم 25 فبراير، ضمن حملته الرمضانية «عوايدنا دوم تجمعنا»، وامتداداً للرسالة الإنسانية التي يحملها إعلانه الرمضاني «قطعة مني»، بما يؤكد تكامل رسالته الإعلامية مع مبادراته الميدانية ذات الأثر المجتمعي المستدام. وتهدف الحملة إلى تحقيق أثر إنساني وبيئي في آنٍ واحد، من خلال جمع الملابس والبطانيات وأغطية الأسرة والمناشف وغيرها من المستلزمات النسيجية الأساسية، وتوجيهها لدعم الأسر المتعففة والفئات المحتاجة، إلى جانب الاستفادة من المواد القابلة لإعادة التدوير بما يخدم العمل الخيري ويعزز مفاهيم الاستدامة. وسيتم توزيع الملابس والمنسوجات الجديدة والصالحة للاستخدام على المحتاجين، فيما سيتم إعادة تدوير المواد الأخرى بصورة مسؤولة، وتخصيص عوائدها لدعم عدد من الجمعيات الخيرية. كما ستخضع جميع التبرعات لعمليات تنظيف وفرز وتصنيف وتنظيم، بالتعاون مع جهات متخصصة من مزودي الخدمات، ووفق أعلى المعايير المعتمدة، بما يضمن الحفاظ على جودة التبرعات وكرامة المستفيدين وتعظيم أثر المبادرة.

ربحية السهم بلغت 87.06 فلس للسهم الواحد وتوصية بتوزيع 26.86 % نقداً و10 % أسهم منحة

علي الغانم للسيارات تحقّق 31.13 مليون دينار أرباحاً في 2025

فهد الغانم:

- النتائج حصيلة عمل استراتيجي طويل الأمد ركّز على تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز كفاءة عملياتنا في الأسواق المحلية والإقليمية
- سنواصل التركيز على الابتكار وتعزيز الشراكات الاستراتيجية وتقديم حلول تنقّل متطورة تحقق قيمة مستدامة لمساهمينا.

يوسف القطامي:

- عملنا على تحسين إدارة المخزون وسلسلة التوريد ورفع إنتاجية شبكة الصالات ومراكز الخدمة وتطوير الأنظمة الرقمية
- نواصل الاستثمار في تطوير الكفاءات الوطنية والبنية التقنية والأنظمة التشغيلية لمواكبة التحولات المتسارعة في قطاع السيارات

أعلنت شركة أولاد علي الغانم للسيارات عن تحقيق أرباح صافية خاصة بمساهمي الشركة الأم بلغت 31,139,795 ديناراً كويتياً خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، مسجلةً نمواً بنسبة 6.42 % مقارنة بالعام 2024. وبلغت ربحية السهم 87.06 فلس للسهم الواحد، بنمو نسبته 5.96% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وشهدت الإيرادات الإجمالية للشركة ارتفاعاً بنسبة 12.09 % لتصل إلى 297,063,835 ديناراً كويتياً خلال العام 2025، كما نمت الأصول الإجمالية بنسبة 4.30 %، لتصل إلى 274,526,030 ديناراً كويتياً، بينما زادت حقوق المساهمين بنسبة 18.69 % لتبلغ 105,431,782 ديناراً كويتياً.

وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على مساهمي الشركة بواقع 26.86 % من القيمة الاسمية للسهم أي ما يعادل 26.86 فلس للسهم الواحد عن الستة أشهر المنتهية في 2025/12/31، ومع احتساب التوزيعات النقدية التي تم صرفها عن النصف الأول من العام، سيبلغ إجمالي التوزيعات النقدية 53.72 فلس للسهم الواحد عن كامل عام 2025. كما أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة مجانية عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31 بنسبة 10 % من رأس المال المصدر والمدفوع أي بواقع 10 سهم لكل 100 سهم.

نتائج قوية

وفي تعليق له على النتائج المميزة، قال رئيس مجلس إدارة شركة أولاد علي الغانم للسيارات، المهندس فهد علي الغانم: «نحن فخورون بهذه النتائج القوية التي تعكس حصيلة عمل استراتيجي طويل الأمد ركّز على تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز كفاءة عملياتنا في الأسواق المحلية والإقليمية، ما مكّننا من تحقيق نمو متوازن رغم المتغيرات التي يشهدها قطاع السيارات عالمياً».

وأضاف: «نضع تعظيم قيمة حقوق المساهمين في صميم استراتيجيتنا، من خلال تحقيق نمو مستدام في الأرباح، والانضباط في إدارة التكاليف، وتوزيعات مدروسة تعكس قوة مركزنا المالي وثقة مجلس الإدارة بآفاق الشركة المستقبلية.»

وتابع الغانم: «لقد أسهمت استراتيجيتنا في تعزيز خدمات ما بعد البيع وتطوير نشاط السيارات المستعملة والتوسّع في الأسواق الإقليمية في دعم مرونة نموذج أعمالنا، إلى جانب توسيع شراكاتنا مع المصنعين العالميين وإضافة علامات جديدة إلى محفظتنا، بما يعزز قدرتنا على تحقيق نمو مستدام في بيئة تنافسية متغيرة».

وذكر الغانم: «نواصل تنفيذ خططنا التوسعية في العراق ومصر وغيرها من الأسواق الواعدة، بما يعزز تنوع مصادر الإيرادات ويقلّل الاعتماد على سوق واحد، ويؤكد مكانتنا كأحد أبرز موزعي السيارات في المنطقة.» كما أشار إلى أن الشركة تواصل الاستثمار في التحول الرقمي وتجربة العملاء، قائلاً: «نركز على تطوير منصات البيع والخدمات الرقمية وتقديم تجربة متكاملة للعملاء عبر مختلف القنوات، استعداداً للتحولات التي يشهدها قطاع السيارات عالمياً، بما في ذلك التوسع في المركبات الكهربائية والهجينة».

واختتم الغانم تصريحه قائلاً: «ندخل عام 2026 بثقة مدعومين بقاعدة تشغيلية متينة ورؤية واضحة للنمو، وسنواصل التركيز على الابتكار وتعزيز الشراكات الاستراتيجية وتقديم حلول تنقّل متطورة تحقق قيمة مستدامة لمساهمينا».

فهد الغانم

يوسف القطامي

تحسين مستويات الخدمة

ومن جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة يوسف عبد الله القطامي: «تعكس نتائج العام الجهود المكثفة التي بذلتها فرق العمل لتعزيز كفاءة عملياتنا التشغيلية، حيث ركّزنا على تحسين إدارة المخزون وسلسلة التوريد وتسريع دورة المبيعات، إضافة إلى رفع إنتاجية شبكة الصالات ومراكز الخدمة وتطوير الأنظمة الرقمية التي تدعم رحلة العميل.»

وأضاف: «حافظت مبيعات السيارات الجديدة على زخمها بدعم من إطلاق طرازات جديدة سواء في الفاخرة أو الاقتصادية مع تحسن توفر المركبات مقارنة بالعام السابق، فيما ساهمت السيارات المستعملة وخدمات ما بعد البيع في تعزيز الإيرادات المتكررة ورفع هوامش الربحية».

وتابع القطامي: «كما واصلنا تعزيز حضورنا في الأسواق الإقليمية، من خلال إضافة علامات جديدة وتوسيع شبكة التوزيع وتحسين البنية التشغيلية، بما يدعم تنويع مصادر الإيرادات وتحقيق نمو مستدام، حيث تم إضافة علامات جديدة إلى محفظتنا في العراق مثل مازدا ورولز-رويس، وتطوير عملياتنا في مصر عبر شاحنات MAN، بما يعزز تنوع مصادر الإيرادات».

وأشار إلى أن الشركة ركزت كذلك على تحسين مؤشرات الأداء الرئيسية، قائلاً: «عملنا على تحسين دوران المخزون وتقليل رأس المال العامل، ورفع مستويات رضا العملاء، والاستثمار في تطوير الكفاءات الوطنية والبنية التقنية، بما يمكّننا من مواكبة التحولات المتسارعة في قطاع السيارات».

وفي إطار التزامها بالاستدامة، واصلت الشركة تنفيذ مبادرات متكاملة في مجالات المسؤولية الاجتماعية والبيئية، شملت دعم البرامج التعليمية والتدريبية التي تستهدف تطوير مهارات الشباب وتأهيل الكفاءات الوطنية للعمل في قطاع السيارات والخدمات التقنية المرتبطة به.

كما ركّزت الشركة على تطوير بيئة العمل وتعزيز ثقافة السلامة المهنية وتمكين الموظفين، إلى جانب اعتماد ممارسات تشغيلية أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة وإدارة الموارد، بما يحدّ من الأثر البيئي للعمليات التشغيلية ويرفع مستويات الاستدامة على المدى الطويل.

وفي الجانب المجتمعي، دعمت الشركة عدداً من المبادرات الإنسانية والتطوعية والفعاليات المجتمعية، وساهمت في نشر الوعي بالسلامة المرورية وتعزيز الثقافة المالية والمهنية لدى فئات مختلفة من المجتمع، بما يعكس التزامها بدورها كشريك فاعل في التنمية المستدامة.

وتواصل الشركة دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG) في استراتيجيتها التشغيلية وعمليات اتخاذ القرار، بما يضمن تحقيق قيمة طويلة الأجل للمساهمين والمجتمع على حد سواء.

بدعم البنوك والطاقة رغم تراجع السيولة

«تاسي» يقترب من 11 ألف نقطة

1 المؤشر العام يرتفع 0.34 % ويكسب 36.81 نقطة في جلسة إيجابية

2 البنوك تتصدر المكاسب بـ1.07 % والطاقة تعزز صعود السوق

أنهى سوق الأسهم السعودية «تـداول» جلسة أمس الاثنين على ارتفاع، وسط أداء إيجابي لعدد من القطاعات الرئيسية، بقيادة قطاعي البنوك والطاقة، في وقت حاول فيه المؤشر العام استعادة مستوى 11 ألف نقطة من جديد، بدعم تحسن شهية المستثمرين بعد عطلة «يوم التأسيس».

وارتفع المؤشر العام للسوق «تاسي» بنسبة 0.34 %، محققاً مكاسب بلغت 36.81 نقطة، ليغلق عند مستوى 10,984.06 نقطة، مقترباً من حاجز 11 ألف نقطة، الذي يعد مستوى نفسياً مهماً لحركة السوق خلال الفترة الحالية. وجاء الأداء الإيجابي رغم تراجع مستويات السيولة مقارنة بالجلسة السابقة، ما يعكس تحسناً انتقائياً في تداولات الأسهم القيادية.

وتراجعت قيم التداول إلى نحو 4.4 مليار ريال، مقابل 4.8 مليار ريال في الجلسة السابقة، كما انخفضت الكميات المتداولة إلى 245.21 مليون سهم، مقارنة بـ254.87 مليون سهم في آخر جلسة قبل عطلة يوم التأسيس، التي شهدها السوق يوم الأحد احتفالاً بذكرى تأسيس الدولة السعودية.

القطاعات الداعمة للمؤشر

شهدت الجلسة أداءً إيجابياً لخمسة قطاعات رئيسية، تصدرها قطاع البنوك بارتفاع نسبته 1.07 %، مدعوماً بتحركات الأسهم القيادية، كما صعد قطاع الطاقة بنسبة 1.02 % بالتزامن مع تحسن أسعار بعض شركاته الكبرى. وارتفع قطاع المواد الأساسية بنسبة 0.46 %، فيما سجلت قطاعات أخرى مكاسب محدودة دعمت الاتجاه العام للسوق.

في المقابل، تعرضت بعض القطاعات لضغوط بيعية، حيث جاء قطاع التطبيقات وخدمات التقنية في صدارة الخاسرين بعد تراجعه بنسبة 2.34 %، تلاه قطاع الإعلام والترفيه بانخفاض نسبته 2.06 %، ما حدّ جزئياً من مكاسب المؤشر العام.

أداء الأسهم والسيولة

على مستوى الأسهم، سجلت 59 شركة ارتفاعاً في أسعارها، تصدرها سهم «رتال» بصعود بلغ 6.67 %، تـلاه سهم «لازوردي» الذي ارتفع بنسبة 5.43 %، في حين أغلقت 202 شركة على تراجع، يتقدمها سهم «المتحدة للتأمين» بانخفاض حاد بلغ 9.88 %، ثم سهم «الأندية للرياضة» بتراجع نسبته 6.9 %.

وتصدر سهم «الراجحي» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث القيمة، بتداولات بلغت 296.5 مليون ريال، مرتفعاً بنسبة 1.27 %، فيما حل سهم «أرامكو السعودية» ثانياً بقيمة تداول بلغت 229.19 مليون ريال، وأغلق على ارتفاع بنسبة 1.09 %، مما يعكس استمرار تركّـز السيولـة فـي الأسهـم القيادية ذات الثقل المؤثّر على المؤشر.

أما على صعيد الكميات، فجاء سهم «أمريكانا» في صدارة الأسهم الأنشط بتداول 57.02 مليون سهم، تلاه سهم «صادرات» بكمية بلغت 9.96 مليون سهم، ما يعكس استمرار اهتمام المتداولين بالأسهم ذات النشاط المرتفع.

أداء السوق الموازي

وفي السوق الموازي «نمو»، غـلب الأداء السلبـي عـلى التداولات، حيث تراجع مؤشر (نمـو حـد أعلـى) بنسبة 0.37 %، فاقداً 85.99 نقطة، ليغلق عند مستوى 23,318.76 نقطة، وسط تباين أداء الأسهم وانخفاض شهية المخاطرة مقارنة بالسوق الرئيسية.

وبشكل عام، تعكس حركة السوق عودة تدريجية للنشاط بعد عطلة يـوم التأسيس، مع استمرار تركّز الزخم في قطاعات البنوك والطاقة، في حين تبقى مستويات السيولة العامل الأبرز في تحديد قدرة المؤشر على تجاوز حاجز 11 ألف نقطـة خـلال الجلسات المقبلة.

اكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/02/19	2026/02/23	التغير
1	رتال	13.04	13.91	% 6.67
2	لازوردي	11.06	11.66	% 5.43
3	بوان	43.70	45.80	% 4.81
4	نماء للكيماويات	21.05	22.01	% 4.56
5	صندوق البلاد للذهب	26.24	27.30	% 4.04
6	نفوذ	8.20	8.44	% 2.93
7	بوبا العربية	175.00	180.10	% 2.91
8	الأول	33.82	34.74	% 2.72
9	أمريكانا	2.07	2.12	% 2.42
10	صادرات	2.51	2.57	% 2.39

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/02/19	2026/02/23	التغير
1	المتحدة للتأمين	3.44	3.10	(% 9.88)
2	الأندية للرياضة	7.97	7.42	(% 6.90)
3	البابطين	65.70	61.25	(% 6.77)
4	عناية	8.60	8.02	(% 6.74)
5	المركز الكندي الطبي	6.16	5.78	(% 6.17)
6	تنمية	56.15	52.80	(% 5.97)
7	أسيج	6.78	6.44	(% 5.01)
8	الشرقية للتنمية	12.93	12.31	(% 4.80)
9	شمس	14.62	13.92	(% 4.79)
10	لجام للرياضة	91.75	87.70	(% 4.41)

3 قيم التداول تتراجع إلى ٤.٤ مليار ريال والكميات تهبط دون ٢٥٠ مليون سهم

4 «رتال» و«لازوردي» في صدارة الرابحين و«المتحدة للتأمين» الأكثر تراجعاً

5 «الراجحي» يقود السيولة و«أمريكانا» الأنشط حجماً.. و«نمو» يغلق على انخفاض

أضاف 21 مليار درهم بدعم صعود العقارات

سوق دبي المالي يقفز 1.83 %

1 المؤشر يربح أكثر من 120 نقطة وسط تفاؤل وزخم قوي في التداولات

2 «أمان» تتصدر الارتفاعات و«بي اتش ام كابيتال» الأكثر تراجعاً

3 السيولة تتجاوز مليار درهم عبر أكثر من 18 ألف صفقة و197 مليون سهم

أنهى مؤشر سوق دبي المالي تعاملات أمس الإثنين، على ارتفاع ملحوظ بنسبة 1.826 %، ليغلق عند مستوى 6710.88 نقطة، رابحاً 120.35 نقطة وسط أجواء تفاؤلية سيطرت على حركة التداول.

ووفق بيانات التداول، شهدت الجلسة زخماً قوياً في السيولة، حيث بلغت القيمة الإجمالية للتداولات 1.019 مليار درهم، جرى تحقيقها من خلال تنفيذ 18.312 صفقة. وشملت التداولات 197.54 مليون سهم، مما يعكس نشاطاً مكثفاً من قبل المستثمرين في مختلف القطاعات.

وعلى صعيد أداء الأسهم، سيطر اللون الأخضر مع ارتفاع أسعار 31 شركة مدرجة، مقابل انخفاض 9 شركات فقط، في حين حافظت 14 شركة على مستويات إغلاقها السابقة دون تغيير.

وارتفعت القيمة السوقية لسوق دبي المالي لتصل إلى 1.103 تريليون درهم بنهاية تعاملات اليوم، مقارنة بـ 1.082 تريليون درهم في جلسة الجمعة الماضية. وبذلك، حقق السوق مكاسب سوقية بلغت 21 مليار درهم، بنسبة نمو بلغت 1.94 %. تصدر سهم شركة دبي الإسلامي للتأمين وإعادة التأمين «أمان» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بنسبة نمو بلغت 11.944 %، ليغلق عند سعر 0.403 درهم.

سجل سهم «بي اتش ام كابيتال» التراجع الأكبر بنهاية الجلسة بنسبة 8.069 % ليغلق عند 0.900 درهم.

شهدت قطاعات سوق دبي المالي صعوداً جماعياً بنهاية تعاملات أمس، تصدره قطاع العقارات بنمو قوي بلغت نسبته 2.77 %، مدفوعاً بزيادة المؤشر بمقدار 446.96 نقطة ليصل إلى مستوى 16609.86 نقطة.

أكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/02/20	2026/02/23	التغير
1	أمان	0.36	0.40	% 11.94
2	الإثمار القابضة	0.23	0.24	% 5.29
3	اكتتاب	0.39	0.41	% 4.65
4	دبي الإسلامي	8.41	8.74	% 3.92
5	إعمار	16.45	17.05	% 3.65
6	الفردوس القابضة	0.29	0.30	% 3.10
7	الإمارات دبي الوطني	35.95	37.00	% 2.92
8	إعمار للتطوير	18.85	19.40	% 2.92
9	دبي للإستثمار	4.05	4.16	% 2.72
10	وطنية إنترناشيونال	0.66	0.68	% 2.58

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/02/20	2026/02/23	التغير
1	بي اتش ام كابيتال للخدمات المالية	0.98	0.90	(% 8.07)
2	سلامة	0.68	0.67	(% 1.18)
3	تبريد	3.03	3.00	(% 0.99)
4	أمانات القابضة	1.29	1.28	(% 0.78)
5	الخليج للملاحة	2.08	2.07	(% 0.48)
6	مجموعة تيكوم	3.98	3.97	(% 0.25)
7	الإتحاد العقارية	0.90	0.90	(% 0.22)

المؤشر يصعد 0.554 % عند 10639 نقطة بدعم نشاط الأسهم القيادية

سوق أبوظبي يغلق مرتفعاً ويضيف 11 مليار درهم إلى قيمته السوقية

1 تداولات تتجاوز 1.3 مليار درهم عبر أكثر من 27 ألف صفقة

2 «أمريكانا» تتصدر الارتفاعات و«أرام» تسجل أكبر تراجع

أغلق مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات أمس الاثنين على ارتفاع بنسبة 0.554 %، لينهي الجلسة عند مستوى 10639.44 نقطة، رابحاً 58.59 نقطة عن إغلاقه السابق.

وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات في سوق العاصمة 1.307 مليار درهم، ناتجة عن تداول 291.57 مليون سهم. وشهدت الجلسة نشاطاً ملحوظاً في حركة التنفيذ، حيث سجلت المنصة 27.005 ألف صفقة منفذة بنهاية التعاملات.

على صعيد أداء الأسهم، سجلت 45 شركة ارتفاعاً في أسعار أسهمها، مقابل انخفاض 34 شركة، بينما حافظت 50 شركة على مستويات إغلاقها دون تغيير.

وبلغت القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية 3.190 تريليون درهم بنهاية تعاملات اليوم، مقارنة بـ 3.179 تريليون درهم بنهاية جلسة الجمعة الماضية. بذلك، حقق السوق مكاسب سوقية بلغت 11 مليار درهم، بنسبة نمو بلغت 0.346 %.

تصدر سهم شركة أمريكانا قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بنسبة نمو بلغت 7.732 %، ليغلق عند سعر 2.090 درهم، محققاً تداولات بقيمة 49.47 مليون درهم.

سجل سهم «أرام» التراجع الأكبر في سوق أبوظبي بنسبة 9.728 % ليغلق عند 2.320 درهم.

سجل قطاع التقديري للمستهلك الارتفاع الأكبر في سوق أبوظبي بنسبة 2.70 %، تلاه قطاع الاتصالات بنمو بلغت نسبته 1.07 %.

أكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/02/20	2026/02/23	التغير
1	أمريكانا للمطاعم	1.94	2.09	% 7.73
2	اوراسكوم	35.74	36.92	% 3.30
3	الواحة كابيتال	2.15	2.21	% 2.79
4	أبو ظبي الأول	20.00	20.50	% 2.50
5	سوداتل	0.60	0.61	% 2.34
6	ألفا ظبي القابضة	9.22	9.41	% 2.06
7	سبيس 42	1.58	1.61	% 1.90
8	مجموعة إي إس جي	13.92	14.18	% 1.87
9	جلفار	1.12	1.14	% 1.79
10	ايبيكس للإستثمار ش.م.ع	3.54	3.60	% 1.69

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/02/20	2026/02/23	التغير
1	مجموعة أرام	2.57	2.32	(% 9.73)
2	دار التأمين	1.20	1.16	(% 3.33)
3	طيران أبوظبي	6.27	6.09	(% 2.87)
4	الخليج للمشاريع الطبية	2.24	2.18	(% 2.68)
5	بالز الرياضية	8.14	8.00	(% 1.72)
6	حياه للتأمين	1.32	1.30	(% 1.52)
7	بيور هيلث القابضة	2.65	2.61	(% 1.51)
8	العربي المتحد	1.42	1.40	(% 1.41)
9	بناء السفن	8.18	8.08	(% 1.22)
10	أدنوك للتوزيع	4.07	4.03	(% 0.98)

المؤشر العام يصعد 1.08 % ويكسب أكثر من 120 نقطة

بورصة قطر تغلق مرتفعة بدعم البنوك

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الاثنين على ارتفاع، بدعمٍ من صعود خمسة قطاعات. وارتفع المؤشر العامّ بنسبة 1.08 % ليصل إلى مستوى 11282.24 نقطة، رابحاً 120.82 نقطة مقارنةً بإغلاق يوم الأحد الماضي.

ودعم أداء الجلسة صعود خمسة قطاعات، في مقدمتها البنوك والخدمات المالية بنسبة 1.45 %، بينما تراجع قطاعا العقـارات والتأمين بنسبـة 0.47 % و0.15 % على الترتيب.

وارتفعت السيولة إلى 449.35 مليون ريال، مقابل 236.63 مليون ريال في جلسة الأحد، كما صعدت أحجام التداول إلى 154.90 مليون سهم، مقارنةً بـ89.98 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 38.45 ألف صفقة مقابل 14.01 ألف صفقة.

ومن بين 51 سهماً نشطاً، تصدّر سهم «ودام» قائمة الأسهم المرتفعة، التي بلغ عددها 30 سهماً، بنسبة 9.88 %، فيما تراجع 21 سهماً على رأسها «المحار» بنسبة 3.09 %، واستقرت ثلاثة أسهم دون تغيير.

وجاء سهم «بلدنا» في صدارة نشاط الكميات بحجم تداول بلغ 22.68 مليون سهم، بينما تصدّر سهم «كيو إن بي» السيولة بقيمة 71.59 مليون ريال.

أكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/02/22	2026/02/23	التغير
1	ودام	1.620	1.780	% 9.88
2	السلام	0.794	0.820	% 3.27
3	قامكو	1.781	1.825	% 2.47
4	بنك قطر الوطني	19.410	19.840	% 2.22
5	بنك دخان	3.532	3.600	% 1.93
6	الدولي	11.290	11.490	% 1.77
7	الريان	2.312	2.350	% 1.64
8	أوريدو	13.750	13.960	% 1.53
9	الطبية	1.423	1.444	% 1.48
10	قطر للوقود	15.270	15.490	% 1.44

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/02/22	2026/02/23	التغير
1	المحار القابضة	2.425	2.350	(% 3.09)
2	بلدنا	1.241	1.219	(% 1.77)
3	الرعاية	5.670	5.591	(% 1.39)
4	المتحدة للتنمية	0.995	0.986	(% 0.90)
5	ميزة	3.349	3.324	(% 0.75)
6	استثمار القابضة	4.026	3.997	(% 0.72)
7	نبراس للطاقة	15.110	15.010	(% 0.66)
8	مسيعيد	1.086	1.079	(% 0.64)
9	إزدان القابضة	0.970	0.965	(% 0.52)
10	مقدام القابضة	2.959	2.944	(% 0.51)

سوق مسقط يتراجع 0.56 % بضغط الأسهم القيادية

المؤشر العام يخسر 40.59 نقطة ويغلق عند 7176.76 نقطة

أنهى المـؤشر العام لسوق مسقط تعاملات أمس الاثنين، متراجعًا بنسبة 0.56 بالمائة، بإقفاله عند مستوى 7,176.76 نقطة، خاسراً 40.59 نقطة، مقارنةً بمستوياته بنهاية جلسة الأحد.

وتأثر المؤشر العام، بتراجع الأسهم القيادية، والأداء السلبي للقطاعات مجتمعة، وتقدمها الخدمات بنسبة 0.52 بالمائة؛ بضغط سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج القيادي المتراجع بنسبة 2.81 بالمائة، وتراجع سهم بركاء لتحلية المياه القيادي بنسبة 2.44 بالمائة.

وتراجع مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.37 بالمائة؛ مع تقدم سهم العمانية المتحدة للتأمين القيادي على المتراجعين بنسبة 6.54 بالمائة، وتراجع ظفار الدولية للتنمية والاستثمار القيادي بنسبة 4.75 بالمائة.

وكان الصناعة أقل القطاعات تراجعاً اليوم بنسبة 0.05 بالمائة؛ متأثراً بتراجع سهم الجزيرة للمنتجات الحديدية القيادي بنسبة 0.95 بالمائة، وتراجع صناعة الكابلات العُمانية القيادي بنسبة 0.85 بالمائة.

وحد من تراجع قطاع الصناعة صدارة سهم ريسوت للاسمنت للرابحين اليوم بنسبة 5.43 بالمائة.

وارتـفـع حجم الـتـداولات اليوم بنسبة 40.94 بالمائة، إلى 160.58 مليون ورقة مالية، مقابل 113.94 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفعت قيمة التداولات بنسبة 54.64 بالمائة، خلال الجلسة إلى 54.85 مليون ريال، مقارنةً بنحو 35.47 مليون ريال جلسة أمس الأحد.

وتصدر سهم بنك صحار الدولي الأسهم النشطة حجماً اليوم بتداول 42.15 مليون سهم، فيما تصدر سهم بنك مسقط النشاط قيمةً بنحو 14.17 مليون ريال.

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/02/22	2026/02/23	التغير
1	العمانية المتحدة للتأمين	0.424	0.400	(% 5.66)
2	ظفار الدولية للتنمية	0.295	0.281	(% 4.75)
3	الشرقية للاستثمار	0.125	0.120	(% 4.00)
4	بنك نزوى	0.156	0.151	(% 3.21)
5	أوكيو للاستكشاف والإنتاج	0.463	0.450	(% 2.81)
6	أبراج لخدمات الطاقة	0.435	0.427	(% 1.84)
7	العنقاء للطاقة	0.165	0.162	(% 1.82)
8	أومنفست	0.404	0.398	(% 1.49)
9	مسقط للتمويل	0.081	0.080	(% 1.23)
10	السوادي للطاقة	0.166	0.164	(% 1.20)

أكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/02/22	2026/02/23	التغير
1	ريسوت للإسمنت	0.129	0.136	% 5.43
2	المدينة تكافل	0.132	0.136	% 3.03
3	جلفار للهندسة و المقاولات	0.104	0.106	% 1.92
4	اسياد	0.227	0.230	% 1.32
5	شل العمانية	0.800	0.810	% 1.25
6	الأنوار لبلاط السيراميك	0.188	0.190	% 1.06
7	أسمنت عمان	0.495	0.500	% 1.01
8	البنك الأهلي	0.203	0.205	% 0.99
9	سيمبكورب صلالة	0.218	0.220	% 0.92
10	بنك مسقط	0.417	0.420	% 0.72

وسط تداولات محدودة

بورصة البحرين تتراجع بضغط «المواد الأساسية»

المؤشر العام ينخفض 0.19 % ليغلق عند مستوى 2058 نقطة

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الاثنين، على تراجع ؛ بضغط قطاع المواد الأساسية.

ومع ختام التعاملات، انخفض المؤشر العام بنسبة 0.19 % إلى مستوى 2058 نقطة، وسط تعاملات بحجم 569 ألف سهم بقيمة 202 ألف دينار، توزعت على 42 صفقة.

وتصدر الأسهم الأكثر انخفاضاً سهـم بيت التمويل الكـويتـي بـ1.35 %، تلاه ألمنيوم البحرين بـ1.34%.

وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم بنك السلام بتداول 157.66 ألف سهم بسعر 0.238 دينار للسهم، تلاه سهم بنك البحرين والكويت بتداول 111.55 ألف سهم بسعر 0.517 دينار للسهم.

أكثر الشركات انخفاضاً

	الشركة	2026/02/19	2026/02/22	التغير
1	ألبا	1.130	1.120	(% 0.89)
2	بنك السلام	0.239	0.238	(% 0.42)

أكثر الشركات ارتفاعاً

	الشركة	2026/02/19	2026/02/22	التغير
1	استيراد الاستثمارية	0.194	0.213	% 9.79
2	بيبون ش.م.ب	0.484	0.485	% 0.21

بدعم ضعف الدولار والتوترات الجيوسياسية

الذهب يحلّق فوق ذروة 3 أسابيع

1 صعود قوي للمعدن الأصفر مع تراجع العملة الأمريكية

2 قرار المحكمة العليا بشأن الرسوم يعيد تشكيل توقعات الأسواق

3 التوتر بين واشنطن وطهران يعزز الطلب على الملاذات الآمنة

4 أداء متباين للفضة والبلاتين والبلاديوم مع تحسن شهية المخاطرة

شهدت أسعار الذهب ارتفاعًا ملحوظًا إلى أعلى مستوياتها في أكثر من ثلاثة أسابيع خلال تعاملات أمس الاثنين، مدعومةً بتراجع الدولار الأمريكي وتصاعد التوترات الجيوسياسية، إضافة إلى تطورات قضائية مفاجئة في الولايات المتحدة أعادت رسم توقعات الأسواق بشأن التجارة العالمية والسياسة النقدية. ويأتي هذا الصعود في وقت تتزايد فيه رهانات المستثمرين على خفض أسعار الفائدة الأمريكية، وسط بيئة اقتصادية عالمية تتسم بعدم اليقين وعودة الذهب إلى الواجهة كملاذ آمن رئيسي.

ارتفاع قوي

ارتفع الذهب في المعاملات الفورية بنسبة 1.2 % ليصل إلى 5163.60 دولارًا للأوقية (الأونصة) في التعاملات المبكرة، مسجلاً أعلى مستوى له في أكثر من ثلاثة أسابيع، قبل أن يقلص جزءاً من مكاسبه ويتداول قرب 5147 دولاراً. كما صعدت العقود الأمريكية الآجلة للذهب تسليم أبريل بنحو 1.6 % إلى 5162.2 دولارًا، ما يعكس استمرار الطلب الاستثماري القوي على المعدن النفيس.

وجاء هذا الأداء مدفوعًا بانخفاض الدولار الأمريكي، بعد أن فسّر المتعاملون قرار المحكمة العليا الأمريكية بإلغاء جزء كبير من الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس دونالد ترمب سابقًا على أنه عامل داعم للنمو العالمي. وعادةً ما يؤدي ضعف الدولار إلى تعزيز جاذبية الذهب للمستثمرين من حاملي العملات الأخرى، مما يرفع الطلب عليه ويزيد من زخمه السعري.

إلا أن حالة عدم اليقين لم تختفِ بالكامل، إذ ما زالت الأسواق تترقب تداعيات القرار القضائي وتأثيره على العلاقات التجارية العالمية. كما ساهمت التوترات المتصاعدة بين الولايات المتحدة وإيران في تعزيز الإقبال على الذهب، في ظل مخاوف من احتمال انزلاق المنطقة إلى صراع أوسع، وهو ما يدفع المستثمرين عادة إلى التحوط عبر الأصول الآمنة.

عوامل السوق والسيولة المحدودة

وأشار متعاملون إلى أن إغلاق السوق الصينية في البر الرئيسي بمناسبة عطلة رأس السنة القمرية الجديدة أدى إلى انخفاض أحجام التداول العالمية، ما جعل تحركات الأسعار أكثر حساسية للأخبار والتطورات السياسية. ومن المتوقع أن يستأنف التداول في الصين غداً الثلاثاء، الأمر الذي قد يزيد من السيولة ويحدد الاتجاه التالي للأسعار.

كما أن غياب المتعاملين الصينيين، الذين يمثلون جزءًا كبيرًا من الطلب العالمي على الذهب، قد يؤدي إلى تقلبات مؤقتة، خصوصًا إذا تزامن عودتهم مع صدور بيانات اقتصادية أمريكية جديدة أو تصريحات من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي.

التطورات السياسية والاقتصادية

أضعف قرار المحكمة العليا الأمريكية قدرة الإدارة السابقة على التلويح بفرض رسوم جمركية مفاجئة، إلا أنه لم ينهِ حالة الغموض التي تقلق الشركات والشركاء التجاريين. وقال الممثل التجاري الأمريكي جيميسون غرير إن الدول التي أبرمت اتفاقيات تجارية مع واشنطن لم تعلن عن خطط للانسحاب منها بعد صدور الحكم، وهو ما ساهم في تهدئة بعض المخاوف، لكن الأسواق لا تزال حذرة من أي تحولات سياسية مفاجئة.

وعلى صعيد الاقتصاد الكلي، أظهرت البيانات أن النمو الاقتصادي الأمريكي تباطأ أكثر من المتوقع خلال الربع الأخير، حيث سجل الإنفاق الحكومي أكبر انخفاض له منذ عام 1972 بسبب الإغلاق الذي حدث العام الماضي. ومع ذلك، ظل إنفاق المستهلكين والشركات متماسكًا نسبيًا، مما يعكس استمرار قوة الطلب المحلي رغم التحديات.

هذه البيانات عززت توقعات الأسواق بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي قد يبدأ في تخفيف السياسة النقدية خلال العام الجاري. ووفقًا لأداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي إم إي»، يتوقع المستثمرون الآن ثلاثة تخفيضات في أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس لكل منها خلال عام 2026، وهو سيناريو يُعد إيجابيًا تقليدياً للذهب لأنه يقلل من تكلفة الفرصة البديلة لحيازته.

التوترات الأمريكية الإيرانية

في سياق آخر، أشارت إيران إلى استعدادها لتقديم تنازلات بشأن برنامجها النووي مقابل رفع العقوبات والاعتراف بحقها في تخصيب اليورانيوم، في محاولة لتجنب هجوم أمريكي محتمل. وعلى الرغم من أن هذه التصريحات قد تعطي الأسواق بعض الأمل في تهدئة التوترات، فإن المستثمرين يواصلون التحوط ضد سيناريوهات التصعيد، خاصة في ظل حساسية أسواق الطاقة والمال لأي تطورات عسكرية في الشرق الأوسط.

وغالبًا ما يرتفع الذهب في فترات التوترات الجيوسياسية، إذ يُنظر إليه كأداة لحفظ القيمة خلال الأزمات. وقد أدى الجمع بين المخاطر السياسية والتوقعات النقدية الميسرة إلى خلق بيئة داعمة للأسعار الحالية.

أداء المعادن النفيسة الأخرى

لم يقتصر الارتفاع على الذهب وحده، فقد صعدت الفضة في المعاملات الفورية بنسبة 2.3 % إلى 86.56 دولارًا للأوقية، مستفيدة من تحسن شهية المخاطرة وارتفاع الطلب الصناعي. كما ارتفع البلاتين بنسبة 1.2 % إلى 2182.60 دولاراً قبل أن يقلص مكاسبه، في حين زاد البلاديوم بنحو 0.5 % إلى 1753.75 دولاراً قبل أن يتراجع.

وتعكس تحركات هذه المعادن مزيجاً من العوامل الاستثمارية والصناعية، حيث يُستخدم بعضها بشكل واسع في قطاع السيارات والطاقة النظيفة، ما يجعل أداءها مرتبطًا أيضًا بتوقعات النمو الاقتصادي العالمي.

توقعات الذهب حتى نهاية 2026

بالنظر إلى النصف الثاني من العام الجاري وحتى نهاية 2026، تشير معظم التقديرات إلى أن الذهب قد يحافظ على اتجاه صاعد أو يتحرك ضمن نطاقات مرتفعة تاريخياً، مدفوعاً بثلاثة عوامل رئيسية: السياسة النقدية الأمريكية، الطلب الاستثماري، والمخاطر الجيوسياسية.

إذا نفذ الاحتياطي الفيدرالي التخفيضات المتوقعة في أسعار الفائدة، فمن المرجح أن يستمر الضغط على الدولار، ما قد يدعم الذهب للبقاء فوق مستويات نفسية مهمة. وفي حال تسارعت التخفيضات أو ظهرت مؤشرات على تباطؤ اقتصادي عالمي أعمق، قد نشهد محاولات لاختبار قمم سعرية جديدة قبل نهاية العام.

لكن في المقابل، فإن أي عودة قوية للتضخم أو تحول مفاجئ نحو سياسة نقدية أكثر تشدداً قد يحد من الزخم الصعودي. كذلك، فإن تحسن العلاقات التجارية العالمية أو تراجع التوترات الجيوسياسية قد يقلل من الطلب على الملاذات الآمنة مؤقتًا.

هل ستواصل البنوك المركزية شراء الذهب؟

تُعد مشتريات البنوك المركزية أحد أهم العوامل الداعمة للذهب خلال السنوات الأخيرة، ومن المرجح أن تستمر هذه الظاهرة حتى نهاية 2026. فقد اتجهت العديد من الاقتصادات الناشئة إلى زيادة احتياطياتها من الذهب بهدف تنويع الأصول وتقليل الاعتماد على الدولار، خاصة بعد تقلبات الأسواق العالمية والتوترات الجيوسياسية.

وتشير التوقعات إلى أن البنوك المركزية في آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية قد تواصل تعزيز احتياطياتها، سواء لأسباب استراتيجية أو تحوطية. ويُنظر إلى الذهب كأصل سيادي محايد لا يرتبط مباشرة بالسياسات النقدية لدولة واحدة، وهو ما يزيد جاذبيته في عالم يشهد تغيرات متسارعة في النظام المالي الدولي.

ومع ذلك، قد تتباطأ وتيرة الشراء إذا استقرت الأسواق المالية أو تحسنت عوائد السندات بشكل ملحوظ، لأن بعض البنوك المركزية قد ترى فرصًا أفضل في أدوات الدخل الثابت. لكن الاتجاه العام يشير إلى استمرار الطلب الرسمي على الذهب كجزء من استراتيجية طويلة الأجل.

خلاصة المشهد

في المجمل، يبدو أن الذهب يستفيد حاليًا من مزيج قوي من العوامل الداعمة، تشمل ضعف الدولار، توقعات خفض الفائدة، وتصاعد المخاطر الجيوسياسية. وبينما قد تشهد الأسعار تقلبات قصيرة الأجل بسبب انخفاض السيولة أو تطورات مفاجئة في السياسة الأمريكية أو الشرق الأوسط، فإن النظرة المتوسطة إلى طويلة الأجل تظل إيجابية نسبياً.

ومع اقتراب نهاية 2026، سيبقى مسار الذهب مرتبطاً بشكل وثيق باتجاه السياسة النقدية العالمية واستمرار مشتريات البنوك المركزية، إضافة إلى درجة الاستقرار الجيوسياسي. وإذا استمرت هذه العوامل في الاتجاه الحالي، فقد يظل المعدن النفيس أحد أبرز المستفيدين من التحولات الاقتصادية والمالية في المرحلة المقبلة.

النفط يتراجع وسط رهانات الاتفاق النووي مع إيران

الأسواق توازن بين فائض المعروض ومخاطر الإمدادات في الشرق الأوسط

1 المفاوضات النووية تضغط على الأسعار رغم الحشود العسكرية

تراجعت أسعار النفط العالمية خلال تعاملات بداية الأسبوع، مع إعادة تقييم المستثمرين لاحتمالات التوصل إلى اتفاق نووي جديد بين الولايات المتحدة وإيران، في وقت تتزايد فيه التحركات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، ما يخلق مزيجاً معقداً من العوامل المتضاربة بين الدبلوماسية والتصعيد. وبينما هبط خام «برنت» إلى حدود 71 دولاراً للبرميل، واصل المتداولون مراقبة التطورات السياسية عن كثب، نظراً لتأثيرها المباشر على توازن الإمدادات العالمية.

ضغوط دبلوماسية

انخفضت أسعار «برنت» بعد أن أغلقت تعاملات الجمعة دون تغيير يُذكر، رغم تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بأنه يدرس تنفيذ ضربة عسكرية محدودة ضد إيران. كما تراجعت عقود خام «غرب تكساس» الوسيط خلال تداولات الاثنين، في إشارة إلى أن الأسواق تركز حالياً على احتمالات الحل الدبلوماسي أكثر من سيناريو التصعيد.

وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي قال إن هناك فرصة جيدة للتوصل إلى حل دبلوماسي يقوم على فوز الطرفين، مشيراً إلى توقع عقد لقاء مع المبعوث الأمريكي الخاص ستيف ويتكوف في جنيف خلال الأسبوع الجاري. هذه التصريحات عززت الآمال بإمكانية تخفيف العقوبات مستقبلاً، وهو ما قد يسمح بعودة مزيد من النفط الإيراني إلى الأسواق، الأمر الذي ضغط على الأسعار.

ومع ذلك، فإن استمرار الحشود العسكرية الأمريكية في المنطقة أبقى على مستوى مرتفع من الحذر، إذ يرى المستثمرون أن أي خطأ في الحسابات قد يدفع الأسعار إلى الارتفاع سريعاً.

مخاوف الإمدادات

على الرغم من التوقعات بوجود فائض عالمي في الإمدادات خلال العام، فقد سجلت أسعار النفط أداءً قوياً نسبياً منذ بداية السنة، مدعومة بمخاوف تصاعد الصراع بين الولايات المتحدة وإيران. ويعكس هذا التباين بين أساسيات العرض والطلب والعوامل الجيوسياسية حساسية السوق لأي تهديد محتمل للإمدادات.

وقال هاريس خورشيد، المدير التنفيذي للاستثمار في شركة «كاروبار كابيتال»، إن الأسواق يمكنها تحمل العناوين السياسية، لكنها لن تتجاهل فقدان الإمدادات الفعلي. وأوضح أن أي اضطراب في الصادرات الإيرانية أو تدخل موثوق في مضيق هرمز قد يدفع الأسعار إلى إعادة تسعير نفسها بسرعة.

هذا التصريح يعكس المزاج العام في أسواق الطاقة، حيث يُنظر إلى النفط الإيراني وممرات الشحن في الخليج على أنها "مفاتيح المخاطر" الرئيسية التي تحدد اتجاه السوق على المدى القصير.

مضيق هرمز

يُعد مضيق هرمز أحد أهم الممرات البحرية في العالم، حيث تمر عبره يومياً ناقلات تحمل النفط الخام والغاز الطبيعي المسال إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية. ويكفي حدوث اضطراب محدود في حركة الشحن لخلق موجة ارتفاع سريعة في الأسعار.

الدول الخليجية، مثل السعودية والعراق والكويت، تعتمد بشكل كبير على هذا الممر لتصدير نفطها إلى آسيا، بينما تضخ إيران أكثر من 3 ملايين برميل يومياً، أي ما يعادل نحو 3 % من الإنتاج العالمي، مع توجيه الجزء الأكبر من صادراتها إلى الصين. وبالتالي، فإن أي توتر عسكري قد يؤثر ليس فقط على الإمدادات الإيرانية، بل على تدفقات الطاقة العالمية بأكملها.

ويرى محللون أن طهران قد لا تحتاج إلى إغلاق المضيق بالكامل لإحداث صدمة في الأسواق، إذ يكفي تعطيل جزئي أو رفع مستوى المخاطر الأمنية لزيادة تكاليف الشحن والتأمين، ما ينعكس مباشرة على الأسعار.

نشاط ملحوظ

مع تصاعد التوترات، زاد النشاط في أسواق العقود الآجلة والخيارات، حيث يسعى المتداولون إلى التحوط ضد السيناريوهات الأسوأ. ويشير ارتفاع أحجام التداول في هذه الأدوات إلى أن المستثمرين يتوقعون تقلبات أكبر خلال الفترة المقبلة.

كما ارتفعت أجور ناقلات النفط تدريجياً، في ظل تزايد المخاطر الجيوسياسية، وهو مؤشر آخر على أن السوق لا تستبعد احتمال حدوث اضطرابات في سلاسل الإمداد.

إشارات حذرة

على الرغم من المخاوف الجيوسياسية، شهد الفارق الفوري لخام «برنت»، وهو الفرق بين أقرب عقدين في السوق تراجعاً ملحوظاً. فقد انخفض إلى 41 سنتاً للبرميل، مقارنة بأكثر من دولار واحد في نهاية يناير، ما يعكس تراجعاً في حدة الطلب الفوري أو توقعات بزيادة المعروض.

هيكل «الباكورديشن» الصعودي لا يزال قائماً، لكنه أصبح أقل حدة، وهو ما يراه بعض المحللين دليلاً على أن السوق لم تصل بعد إلى مرحلة نقص حاد في الإمدادات. ويؤكد خورشيد أن مراقبة الفروق الزمنية ومخزونات الديزل والزيت الغازي ستكون مؤشرات حاسمة لفهم الاتجاه الحقيقي للسوق.

2 مضيق هرمز في قلب المعادلة الجيوسياسية للطاقة

أداء الأسعار في أحدث التداولات

في آخر المعاملات، تراجعت عقود خام «برنت» تسليم أبريل بنسبة 1 % لتبلغ 71.02 دولار للبرميل، بينما انخفض خام «غرب تكساس» الوسيط بنحو 1.1 % إلى 65.74 دولار. ويأتي هذا التراجع بعد موجة ارتفاعات سابقة دفعتها المخاوف الجيوسياسية، ما يشير إلى أن الأسواق تمر حالياً بمرحلة إعادة تقييم.

دور أوبك+ ومخزونات المنتجات النفطية

سيظل تحالف «أوبك+» أحد أهم اللاعبين في تحديد مسار السوق، إذ يمكن لأي تغيير في مستويات الإنتاج أن يعيد التوازن بسرعة بين العرض والطلب. كما أن مخزونات الوقود المكرر، خصوصاً الديزل والزيت الغازي، ستعطي إشارات مبكرة عن قوة الطلب الصناعي والنقل العالمي.

ويعتقد محللون أن انضباط التحالف في إدارة المعروض قد يمنع انهيار الأسعار حتى في حال تباطؤ الاقتصاد العالمي، بينما قد يؤدي أي تخفيف كبير للقيود الإنتاجية إلى زيادة الضغوط الهبوطية.

حالة من التوازن الدقيق

تعيش أسواق النفط حالياً حالة من التوازن الدقيق بين الأمل في الحلول الدبلوماسية والخوف من التصعيد العسكري. وبينما تضغط احتمالات الاتفاق النووي على الأسعار في المدى القصير، تبقى المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بمضيق هرمز وإمدادات الشرق الأوسط عاملاً داعماً قوياً.

ومع اقتراب نهاية 2026، من المرجح أن يظل النفط أسيراً للتطورات السياسية بقدر ارتباطه بعوامل العرض والطلب التقليدية، ما يعني أن المستثمرين سيواصلون التحوط والترقب، في سوق أصبحت فيه الجغرافيا السياسية محركاً أساسياً للأسعار لا يقل أهمية عن أساسيات الاقتصاد العالمي.

توقعات النفط حتى نهاية 2026

تشير معظم التقديرات إلى أن أسعار النفط ستظل ضمن نطاقات متوسطة إلى مرتفعة نسبياً حتى نهاية 2026، مع احتمال حدوث تقلبات حادة مرتبطة بالأحداث السياسية. ويمكن تلخيص السيناريوهات المحتملة في ثلاثة مسارات رئيسية:

1 - سيناريو التهدئة الدبلوماسية:
إذا نجحت المفاوضات النووية بين واشنطن وطهران وتم تخفيف العقوبات، فقد تدخل كميات إضافية من النفط الإيراني إلى السوق، مما يضغط على الأسعار وربما يدفع برنت للتحرك في نطاق يتراوح بين 65 و75 دولاراً للبرميل.

2 - سيناريو التوتر المستمر:
في حال استمرار التصعيد دون مواجهة عسكرية مباشرة، قد تبقى الأسعار مدعومة بعلاوة مخاطر جيوسياسية، ما يبقيها في نطاق 70 إلى 85 دولاراً، خاصة إذا حافظ تحالف «أوبك+» على انضباط الإنتاج.

3 - سيناريو الصدمة الجيوسياسية:
أي تعطيل فعلي للإمدادات عبر مضيق هرمز أو انخفاض حاد في الصادرات الإيرانية أو الخليجية قد يدفع الأسعار إلى قفزات سريعة تتجاوز 90 دولاراً، حتى لو كان الفائض العالمي قائماً على الورق.

3 الفارق الفوري لبرنت يتقلص ويشير إلى حذر السوق

4 المتداولون يتحوطون عبر العقود الآجلة والخيارات

5 انضباط «أوبك+» ومخزونات الوقود يحددان الاتجاه المقبل

تاريخ الشركات العائلية وأثرها على النظم الاقتصادية العالمية 14

الحوكمة المتكاملة لإدارة المشاريع بين الموارد والمخاطر والتغيير

كتب جورج حبيب

لم يعد بناء الاستراتيجيات عملاً يُنجز لمرة واحدة، بل أصبح عملية ديناميكية مستمرة تتطلب مراجعة دائمة وتطويراً متواصلاً لمواكبة المتغيرات. ففي ظل تسارع تطور الأسواق، وتقدم التقنيات، وتبدل تفضيلات العملاء، تجد المؤسسات نفسها مطالَبة بالتحلي بالمرونة وسرعة الاستجابة، مع القدرة على تعديل استراتيجياتها كلما دعت الحاجة، حفاظًا على ملاءمتها وقدرتها التنافسية.

ويستعرض هذا المقال أهمية التفكير الاستراتيجي بوصفه نهجًا مؤسسيًا متكاملاً، يقوم على التعاون والمواءمة بين مختلف مستويات المنظمة، بدءًا من القيادات التنفيذية العليا المسؤولة عن صياغة التوجهات الاستراتيجية العامة، وصولاً إلى فرق العمل في الصفوف الأمامية التي تضطلع بتنفيذ المبادرات والقرارات التكتيكية. فنجاح الاستراتيجية لا يتحقق بصياغتها فحسب، بل بقدرة جميع أطراف المنظمة على فهمها وتطبيقها والعمل بتناغم لتحقيق أهدافها طويلة الأجل.

تشكل المـوارد العمود الفقري لأي مشروع، فهي لا تقتصر على الأصول المادية فحسب، بل تمتد لتشمل العنصر البشري بكل مكوناته، من مديري المشاريع ومساعديهم، إلى الفرق التقنية والاستشارية، وكل من يسهم في تنفيذ المشروع وإنجازه. وإلى جانب ذلك، تبرز الموارد المالية والتقنية والمادية، مثل البرمجيات، والمعدات، والمكاتب، والمواد، والآلات، والعقارات، وغيرها من الأصول الضرورية لقيام المشروع واستمراره.

إدارة هذه الموارد عملية منهجية تبدأ بتحديد الاحتياجات بدقة رقمية وكمية، مرورًا بتقدير تكاليفها ورصد الميزانيات المناسبة لها، ثم جدولة مواعيد توفيرها بما ينسجم مع الخطة الزمنية للمشروع. والهدف من ذلك هو منع أي تعارض بين الموارد المتاحة والميزانيات المخصصة وجـداول الصرف والتوريد، وضمان وصول كل مورد في الوقت المناسب وفق متطلبات التنفيذ. فالتخطيط المحكم لإدارة الموارد يحول دون تأخر المشاريع أو تعرضها لنقص في الكفاءات أو الإمكانات أو التمويل أو التقنيات اللازمة. كما أن المتابعة المستمرة لهذه العناصر، منذ تحديدها وحتى إنفاقها، تقع على عاتق مديري المشاريع وصناع القرار، في إطار من الشفافية التي تكفل تحقيق الأهداف المرسومة وتلبية تطلعات أصحاب المصلحة.

تحليل المخاطر وإدارتها

لا يخلو أي مشروع، مهما كان نوعه أو حجمه، من مخاطر قد تعيق مساره أو تؤخر إنجازه، وقد تمتد آثارها لتطال التكلفة وجودة المخرجات. من هنا تبرز أهمية استباق المخاطر عبر تحديدها منذ المراحل الأولى، وتحليل احتمالات وقوعها وتأثيرها، ثم إعداد خطط واضحة للتعامل معها والتخفيف من تداعياتها. ولا تكتمل هذه المنظومة دون الالتزام بتنفيذ خطط المعالجة ومراقبة نتائجها بانتظام.

إن الإدارة الفعالة للمخاطر تسهم في تجنب المفاجآت غير المتوقعة، وتُبقي المشروع ضمن مساره الصحيح، كما تعزز كفاءة فرق العمل وتدعم استقرار محفظة المشاريع داخل المؤسسة. فكلما كانت الرؤية أوضح تجاه التحديات المحتملة، كانت القدرة أكبر على تحويل المخاطر إلى فرص للتحسين والتطوير.

إدارة الجودة

إتقان العمل ليس خيارًا تكميليًا، بل ركيزة أساسية لاستدامة الأعمال ونموها، وعامل حاسم في تعزيز ثقة العملاء وولائهم. وأي استراتيجية تتجاهل الجودة إنما تضع نفسها في مواجهة احتمالات الفشل. لذلك تُعد إدارة الجودة في المشاريع ضرورة لا غنى عنها، لأنها تقوم على تحديد معايير واضحة لكل مخرج من مخرجات المشروع، واعتماد منهجيات دقيقة لضبط الجودة والتحكم فيها وضمان الالتزام بها.

ويتطلب ذلك إعـداد خطط جودة متكاملة لكل مشروع، تشمل جودة المنتجات والمخرجات والمتسلمات، إلى جانب جودة العمليات والإجـراءات ومنهجيات الإدارة ذاتها. كما تتجاوز إدارة الجودة مجرد الرقابة إلى تبني ثقافة التحسين المستمر، والبحث الدائم عن سبل تطوير الأداء ورفع كفاءة العمليات، بما ينسجم مع أفضل الممارسات المحلية والعالمية. وبهذا النهج، تتحول الجودة إلى قيمة مضافة تعزز تنافسية المؤسسة وتضمن تحقيق نتائج تتجاوز التوقعات.

إدارة التغييرات

لا يوجد مشروع محصّن بالكامل من المتغيرات الطارئة، فقد تطرأ متطلبات جديدة أثناء التنفيذ، أو قبله، بل وحتى بعد إنجازه وقبل إغلاقه رسمياً. فالتغيير عنصر طبيعي في دورة حياة المشاريع، والاعـتراف بهذه الحقيقة يعني الاستعداد المسبق للتعامل معه بمرونة ووعي. ومن هنا تتشكل ثلاثة مرتكزات أساسية: الاستعداد للتغيير، والقدرة على التكيف معه، والكفاءة في إدارته. وكلما ارتفعت مستويات هذه المرتكزات، انسجمت المشاريع بصورة أفضل مع الأهـداف الاستراتيجية للمؤسسة، وتجنبت أي تعارض قد يضعف تلك الأهداف أو يربك مسارها.

ولكي تكون الاستجابة للتغيير فعالة ومدروسة، لا بد من التعامل معه ضمن إطار منهجي واضح يقوم على عدة محاور رئيسية:

أولاً: تقييم الحاجة إلى التغيير

ليس كل طلب تغيير يستوجب القبول. لذلك ينبغي دراسة الطلب بعناية، وتحليل أبعاده وأثره المحتمل على نطاق المشروع وجدوله وتكلفته وجودته. كما يجب تحديد مدى أهميته وأولويته، إذ قد يكون غير ضروري أو يحمل آثاراً سلبية تفوق منافعه. ومن هنا تأتي أهمية التقييم المتخصص الذي ينتهي بقرار واضح: إما القبول، أو الرفض، أو التعديل بما يحقق مصلحة المشروع.

ثانياً: التخطيط للتغيير

عند اعتماد طلب التغيير، يصبح من الضروري إعداد خطة تفصيلية لتنفيذه. تشمل هذه الخطة وصفاً دقيقاً لطبيعة التغيير وأسبابه، وتحليلاً لآثاره، وتحديداً للمتسلمات المتوقعة منه، إضافة إلى بيان تأثيره على الجدول الزمني وخطة المشروع الأساسية. كما ينبغي تحديد الموارد البشرية والمالية والتقنية المطلوبة لتنفيذه، وجدولة الأعمال المرتبطة به بشكل يضمن تكامله مع بقية أنشطة المشروع.

ثالثاً: تنفيذ التغيير ومتابعته

بعد إقـرار خطط التنفيذ، يجب تخصيص الموارد اللازمة وفقاً لما تم اعتماده، مع إدخال التعديلات المطلوبة على الخطة الرئيسية للمشروع. كما تقع على عاتق مديري المشاريع مسؤولية توثيق هذه التعديلات وإبلاغها إلى أصحاب المصلحة والمستفيدين، بما يضمن وضوح الصورة أمام الجميع ويعزز المساءلة والشفافية في متابعة الأداء.

رابعاً: إدارة مقاومة التغيير

تتفاوت ردود أفعال الأفـراد تجاه التغيير؛ فبعضهم يتقبله بسهولة، وآخرون يترددون في قبوله، فيما قد يعارضه البعض بشكل صريح أو ضمني. ومن هنا تأتي أهمية تبني منهجيات واضحة لمعالجة مقاومة التغيير، تقوم على الحوار والإقناع والتواصل الفعّال، وتوفر لمديري المشاريع أدوات عملية للتعامل مع مختلف أشكال المعارضة. فالهدف ليس فرض التغيير بالقوة، بل بناء قناعة مشتركة حول ضرورته، بما يمنع تحول المقاومة إلى ثقافة رافضة تعيق التطوير المستقبلي.

بهذا النهج المتكامل، تتحول إدارة التغيير من رد فعل طارئ إلى عملية مؤسسية منظمة، تعزز مرونة المشاريع، وتحافظ على اتساقها مع التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة.

مراقبة التغيير وتقييمه

لا تكتمل عملية إدارة التغيير بمجرد اعتماد خططه والبدء في تنفيذها، بل تتطلب متابعة دقيقة لمراحل التنفيذ وقياس مستوى التقدم فيها، إلى جانب مراجعة الأساليب والمنهجيات المعتمدة. فالتقييم المستمر لنتائج التغيير، سواء على مستوى كل مرحلة من مراحل المشروع أو على مستوى خطة التغيير ذاتها، يضمن تصحيح المسار في الوقت المناسب وتفادي الانحرافات المحتملة. كما يتحمل فريق المشروع مسؤولية إبقاء جميع الأطراف المعنية على اطلاع دائم بسير التنفيذ وأي مستجدات قد تطرأ، بما يعزز الشفافية ويقوي الثقة بين مختلف أصحاب المصلحة.

إدارة إغلاق المشاريع وإطلاقها

عند الانتهاء من تنفيذ جميع مهام المشروع وتسليم متسلماته عبر مراحله المختلفة، تبدأ مرحلة لا تقل أهمية عن سابقاتها، وهي مرحلة الإغلاق المهني المنظم. ويتطلب ذلك التأكد من إنجاز جميع الأعمال وفق الخطط المعتمدة، والحصول على موافقات وقبول الأطراف المعنية لكل مرحلة من مراحل المشروع، والتحقق من أن المخرجات قد حققت أهدافها وتطابقت مع معايير الأداء والنسب المتفق عليها. كما ينبغي رفع التقارير النهائية المتعلقة بإدارة المشروع وأخذ ملاحظات المعنيين بعين الاعتبار قبل الإعلان الرسمي عن إغلاقه.

بعد استيفاء هذه المتطلبات، يمكن الانتقال إلى إطلاق المشروع ووضعه قيد التشغيل الفعلي. وبهذا النهج المنهجي، تضمن استراتيجية إدارة المحافظ إغلاق المشاريع بصورة احترافية خالية من الثغرات، بما يعزز كفاءة الإنجاز ويرسخ جودة التنفيذ عبر مختلف فئات المشاريع.

إدارة دعم المشاريع

لا ينتهي دور المؤسسة بإطلاق المشروع وتشغيله، إذ تبدأ مرحلة جديدة تتمثل في دعم المستفيدين النهائيين من مخرجاته. فقد يحتاج هؤلاء إلى تدريب أو إرشاد أو توضيح حول كيفية استخدام المخرجات، كما قد تبرز احتياجات أخرى تتعلق بمعالجة الشكاوى والاقتراحات، أو حل الأعطال والمشكلات الفنية والتقنية، أو حتى تسوية النزاعات المرتبطة بالتشغيل.

ومن هنا تبرز ضرورة تخصيص فرق دعم متخصصة، وتحديد قنوات اتصال واضحة للعملاء وأصحاب المصلحة، إلى جانب إعداد برامج تدريبية وتوعوية، وتوفير وثائق ومواد إرشادية مكتوبة أو سمعية أو مرئية تسهّل التعامل مع مخرجات المشروع. كما ينبغي توفير كوادر قادرة على الاستجابة السريعة والفعالة لمختلف الطلبات.

وتتطلب هذه المنظومة تحديد مؤشرات أداء واضحة لقياس جودة خدمات الدعم، ومراقبة مستوى الأداء بانتظام، واعتماد آليات مساءلة وشفافية تضمن تحسين الخدمة بشكل مستمر. فالدعم الفعّال لا يحافظ فقط على رضا العملاء، بل يسهم أيضاً في تعزيز ولائهم وترسيخ مكانة المؤسسة على المدى الطويل.

1. **كفاءة الموارد وضبط التخصيص لضمان التنفيذ**
2. **استباق المخاطر ووضع خطط وقائية فعّالة**
3. **دعم المشاريع بعد الإطلاق لضمان رضا المستفيدين**

تقييم المشاريع

تقوم إدارة الشركة من خلال هذا العنصر بتقييم مشاريعها العادية والاستثمارية أثناء وبعد إنجازها، للتحقق مما إذا كانت تلك المشاريع مجدية وقد حققت عوائد الاستثمار المتوقعة. استنادًا إلى نتائج التقييم، يمكن لإدارة الشركة اتخاذ أحد القرارات التالية: الاستمرار في المشروع إذا كان جزءًا من مشروع أكبر أو مرحلة ضمنه، أو وقف المشروع أو إلغاؤه بعد استكمال جزء من مراحله، أو تأجيل تنفيذه إلى وقت وظرف أكثر ملاءمة.

يعني ذلك أن تقييم المشاريع في كل مرحلة من مراحل الإنجاز يصبح أمرًا ضروريًا لضمان اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، بما يضمن لمحافظ الشركة نجاحها واستقرارها وتقليل المخاطر قدر الإمكان.

تعتمد معايير تقييم المشاريع على:

- مستوى تواؤم المشروع مع أهداف الشركة الاستراتيجية وعدم انحرافه عنها
- القيم المضافة والفوائد المتوقعة للمشروع بشكل عام وفي كل مرحلة منه
- مدى نجاح توفر الموارد اللازمة لتنفيذ المشروع
- المدة الزمنية المستغرقة لتنفيذ المشروع أو كل مرحلة منه
- مستوى رضا المتعاملين عن نتائج ومخرجات المشروع
- مجموع المخاطر المحيطة بالمشروع والتي لم يتم تجنبها أو التخفيف من أثرها
- مستوى أداء فريق المشروع
- عدد التغيرات التي حدثت خلال المشروع

وبناءً على هذه المعايير، يصبح تقييم المشاريع أداة أساسية ليس فقط لقياس الأداء والنجاح المالي، بل أيضًا لتحديد نقاط القوة والفرص للتحسين المستمر، ما يعزز قدرة الشركة على اتخاذ قرارات استراتيجية سليمة ويضمن تطور محفظتها وتحقيق أهدافها المستقبلية بثقة وفعالية.

جريدة عالم
الاقتصاد
العدد 86 • الثلاثاء 23 فبراير 2026 م • 7 رمضان 1447 هـ

لاغارد تحذر:

رسوم ترمب تهدد التوازن الاقتصادي بين أوروبا وأمريكا

قالت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد إن أحدث تحركات الرسوم الجمركية التي أقدم عليها الرئيس الأمريكي دونالد ترمب قد تُخلّ بالتوازن الذي جرى التفاوض عليه سابقاً بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وقد تشكّل رياحاً معاكسة جديدة للاقتصاد.

أضافت لاغارد في مقابلة مع برنامج «فيس ذا نيشن» (Face the Nation) على شبكة «سي بي إس» (CBS)، أن من «الأهمية البالغة» الحصول على وضوح بشأن مستقبل العلاقة التجارية، وذلك بعد أن قضت المحكمة العليا الأميركية بإبطال استخدام ترمب لقانون صلاحيات الطوارئ لفرض ما سمّاه الرسوم «المتبادلة» حول العالم.

وقالت لاغارد: «تريد أن تعرف قواعد السير قبل أن تركب السيارة. والأمر نفسه ينطبق على التجارة».

وأضافت: «إذا اهتز ذلك التوازن كله الذي اعتاد عليه العاملون في التجارة، لأنهم واصلوا أنشطتهم بعد قرارات أبريل والترتيب التجاري بين الولايات المتحدة وأوروبا في يوليو، فإن إعادة خلط الأوراق مجدداً ستؤدي حتماً إلى اضطرابات في الأعمال»، مع الإشارة إلى أن الاتفاق الذي جرى التوصل إليه سابقاً كان يتضمن استثناءات وإعفاءات، مشيرة أن

المستهلكين الأميركيين لم يُعفَوا من «ألم» الرسوم الجمركية.

ورداً على سؤال حول مستقبلها كرئيسة للبنك المركزي الأوروبي، وسط تكهنات بتنحيها قبل انتهاء ولايتها في أكتوبر 2027، قالت لاغارد إنها «ملتزمة تماماً بهذه المهمة».

وأوضحت: «السيناريو الأساسي لدي هو أن أستمر حتى نهاية ولايتي»، مكررة تصريحات أدلت بها الأسبوع الماضي في هذا الشأن.

وذكرت صحيفة «فايننشال تايمز» يوم الأربعاء أن لاغارد ستغادر البنك المركزي الأوروبي قبل نهاية ولايتها الممتدة لثماني سنوات، بما يتيح للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لعب دور في اختيار خليفتها قبل الانتخابات الفرنسية، التي قد تفتح الطريق أمام صعود اليمين المتطرف.

وأشارت لاجارد لشبكة «سي بي إس» إلى أن «الناخبين في أي بلد في العالم يتخذون قراراتهم، ويجب احترام تلك الخيارات».

معلومة ورقم

200

مليون ليلة فندقية

حقق القطاع الفندقي في دبي نموّاً قوياً خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2025، مدعوماً بزخم السياحة الداخلية والخارجية، والفعاليات الدولية، وتوسّع الطاقة الاستيعابية للفنادق، وارتفاع نسب الإشغال إلى مستويات قياسية. وبحسب بيانات دائرة الاقتصاد والسياحة، بلغت إيرادات فنادق دبي نحو 80.5 مليار درهم خلال السنوات الخمس الماضية، في ما سجلت الليالي الفندقية نحو 200 مليون ليلة، واستقبلت دبي نحو 77 مليون سائح دولي، بمتوسط إشغال 75.2 %.

قلق دولي من مخاطر صور الذكاء الاصطناعي على الخصوصية والأطفال

أعرب مكتب مفوض المعلومات البريطاني في بيان مشترك مع العشرات من سلطات الرقابة الدولية، عن قلقه البالغ تجاه الصور التي يتم توليدها بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتي تُظهر أفراداً يمكن التعرف عليهم دون الحصول على موافقتهم.

وجاء في البيان الصادر عن هيئة حماية الخصوصية البريطانية: «ندعو المؤسسات إلى التعاون بشكل استباقي مع الجهات التنظيمية، وتطبيق ضمانات قوية منذ البداية، والتأكد من أن التقدم التكنولوجي لا يأتي على حساب الخصوصية والكرامة والسلامة».

وأبدت الهيئات الموقعة على البيان قلقاً خاصاً حيال الأضرار المحتملة التي قد تلحق بالأطفال والمراهقين جراء هذه التقنيات، حيث تعتبر هذه الفئة الأكثر عرضة للاستغلال عبر إنتاج محتوى مرئي زائف يمس حياتهم الخاصة أو يعرض أمنهم للخطر، بحسب «رويترز».

دردشة اقتصادية

الأرقام تتراجع لكن المخاوف مستمرة

اليابان تكسر صورة «العمل المرهق»

1 متوسط ساعات العمل اليابانية ينخفض إلى 1654 ساعة سنوياً... أقل من أمريكا

2 إصلاحات حكومية تحدّ من العمل الإضافي ضمن معركة طويلة ضد «كاروشي»

لطالما لاحقت اليابان سمعة الدولة ذات ساعات العمل المرهقة، لكن وفقا لإحصاءات رسمية حديثة قد يعاد النظر في هذه السمعة.

تظهر الأرقام الأخيرة أن متوسط ساعات عمل اليابانيين حاليا تقل عن متوسط ساعات عمل الأمريكيين والكنديين والإيطاليين.

للوهلة الأولى، تُشير الأرقام إلى أن جهود الحكومة للحد من ظاهرة «كاروشي» (الموت من إرهاق العمل) قد آتت ثمارها. لكن يحذر محللون وموظفون من أن هذه الأرقام قد لا تكون قابلة للمقارنة المباشرة مع نظيراتها في دول أخرى.

بحسب أرقام نشرها مكتب مجلس الوزراء الشهر الماضي، بلغ متوسط ساعات العمل في اليابان 1654.2 ساعة خلال السنة المالية 2024، التي انتهت في 31 مارس. ويمثل هذا انخفاضا قدره 17.7 ساعة عن العام السابق، مسجلا بذلك العام الثاني على التوالي من التراجع.

كما أنه أقل بكثير من 2121 ساعة المسجلة 1980، في ذروة الفقاعة الاقتصادية اليابانية.

في المقابل، بلغ متوسط ساعات عمل الأمريكيين 1796 ساعة في السنة المالية 2024، بحسب منظمة التعاون الاقتصادي

لا يزال أمام اليابان شوط طويل لتلحق بركب الاقتصادات ذات ساعات العمل المنخفضة، مثل ألمانيا التي بلغ متوسط ساعات العمل فيها 1331 ساعة، والدنمارك 1379 ساعة.

في تسعينيات القرن الماضي، سعت الحكومات اليابانية المتعاقبة إلى رفع الإنتاجية من مستوياتها المنخفضة نسبيا، لكن ذلك جاء على حساب تزايد حالات الوفاة المرتبطة بظاهرة «كاروشي»، وفقا لما ذكره مارتن شولز، كبير الاقتصاديين في وحدة تحليل السوق العالمية في شركة Fujitsu.

مع بداية القرن الجديد، أدرك واضعو السياسات ضرورة تحسين التوازن بين العمل

3 محللون يشككون في دقة المقارنات الدولية ويحذرون من فجوة بين الأرقام والواقع

والحياة والحد من الوفيات المرتبطة بالعمل. تُظهر الإحصاءات الرسمية رقما قياسيا بلغ 143 حالة وفاة بسبب ظاهرة «كاروشي» في 2001، تلتها 115 حالة وفاة في 2002.

ورغم جهود الإصلاح، ظل هذا العدد مرتفعا بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، وفقا للإحصاءات الحكومية.

عندما تولى شينزو آبي رئاسة الوزراء في 2006، أصبحت معالجة «كاروشي» أولوية سياسية.

قال شولتز: «كان يريد أن يتمتع الناس بتوازن أكبر وأن يكون لديهم مزيد من الوقت لإنجاب الأطفال، بالتوازي مع زيادة الإنتاجية».

كان من بين التوجهات المتبعة استقطاب مزيد من النساء إلى سوق العمل، مع تشجيع كبار السن على البقاء في وظائفهم بعد سن 65، وهو سن استحقاق المعاش التقاعدي.

انخفض متوسط ساعات العمل السنوية في اليابان خلال العقد الأول من هذا القرن، واستمر هذا الانخفاض بعد تطبيق قانون إصلاح أساليب العمل في 2019.

حدد القانون سقف العمل الإضافي عند 45 ساعة شهريا و360 ساعة سنويا، مع منح أصحاب العمل فترة انتقالية للالتزام بالحدود الجديدة في ظل النقص الواسع في العمالة.

ولا تزال بعض القطاعات، من بينها الرعاية الصحية والبناء، مستثناة من هذه القيود بما يسمح بساعات عمل أطول.

مع ذلك، لا تزال هناك ثغرات قانونية، ويظل تطبيق القانون غير مكتمل.

قال أحد الموظفين في شركة متعددة الجنسيات: «العمل عن بُعد والتحول الرقمي حسنا الكفاءة وقللا الحاجة إلى ساعات عمل طويلة في المكتب. تحولت الشركات إلى التقييم القائم على الأداء، ما أضعف ثقافة البقاء لساعات متأخرة لمجرد إظهار الالتزام».

مع ذلك، أقر الموظف البالغ من العمر 27 عاما، والذي طلب عدم الكشف عن هويته، بأنه لا يزال يتجاوز الحد السنوي البالغ 360 ساعة عمل، واصفا عبء عمله بأنه «ثقيل جدًا».

من المفترض أن يقدم الموظفون تقارير عند تجاوزهم الحدود الشهرية، لكنه قال إنه غير متأكد مما إذا كان يتم توثيق ساعات عمله الإضافية أو الإبلاغ عنها للسلطات.

من جانبها، قالت سومي كاواكامي، محاضرة العلوم الاجتماعية في جامعة ياماناشي جاكوين ومستشارة مهنية، إن الإصلاحات الحكومية التي أُجريت على مدى العقدين الماضيين ساهمت في خفض متوسط ساعات العمل.

لكن «الحقيقة هي أن كثيرا من الناس ما زالوا يعملون لساعات طويلة جدا»، على حد قولها. «وقد تختلف الأرقام الحقيقية عن الإحصاءات الرسمية».

أضافت كاواكامي أن انتحار ماتسوري تاكاهاشي في 2015، وهي موظفة في شركة الإعلانات العملاقة Dentsu تبلغ من العمر 24 عاما والتي أفادت التقارير بأنها كانت تُجبر على العمل ما يصل إلى 105 ساعات إضافية شهريًا، كان نقطة تحول.

أثارت المأساة غضبا شعبيا عارما، وساهمت في إقرار قانون إصلاح أساليب العمل لعام 2019، وسط حملة واسعة النطاق ضد ظاهرة «كاروشي».

وقالت: «تضغط الحكومة اليابانية على الشركات لتقليص ساعات عمل الموظفين بدوام كامل. وقد استغرق الأمر بضع سنوات لتطبيقه بالكامل، ولكن هناك حدودا واضحة لساعات العمل».

ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات، لا سيما للعاملين بدوام جزئي والعاملين غير المتعاقدين الذين لا يملكون تأمينا صحيا ومعاشا تقاعديا وأمانا وظيفيا.

رئيس التحرير
ميشيل وليام
editor@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير
نادين شعيتو
editor@aalamaleqtisad.com

لارسال الأخبار
info@aalamaleqtisad.com

ادارة الاعلان
جان حنا
info@aalamaleqtisad.com